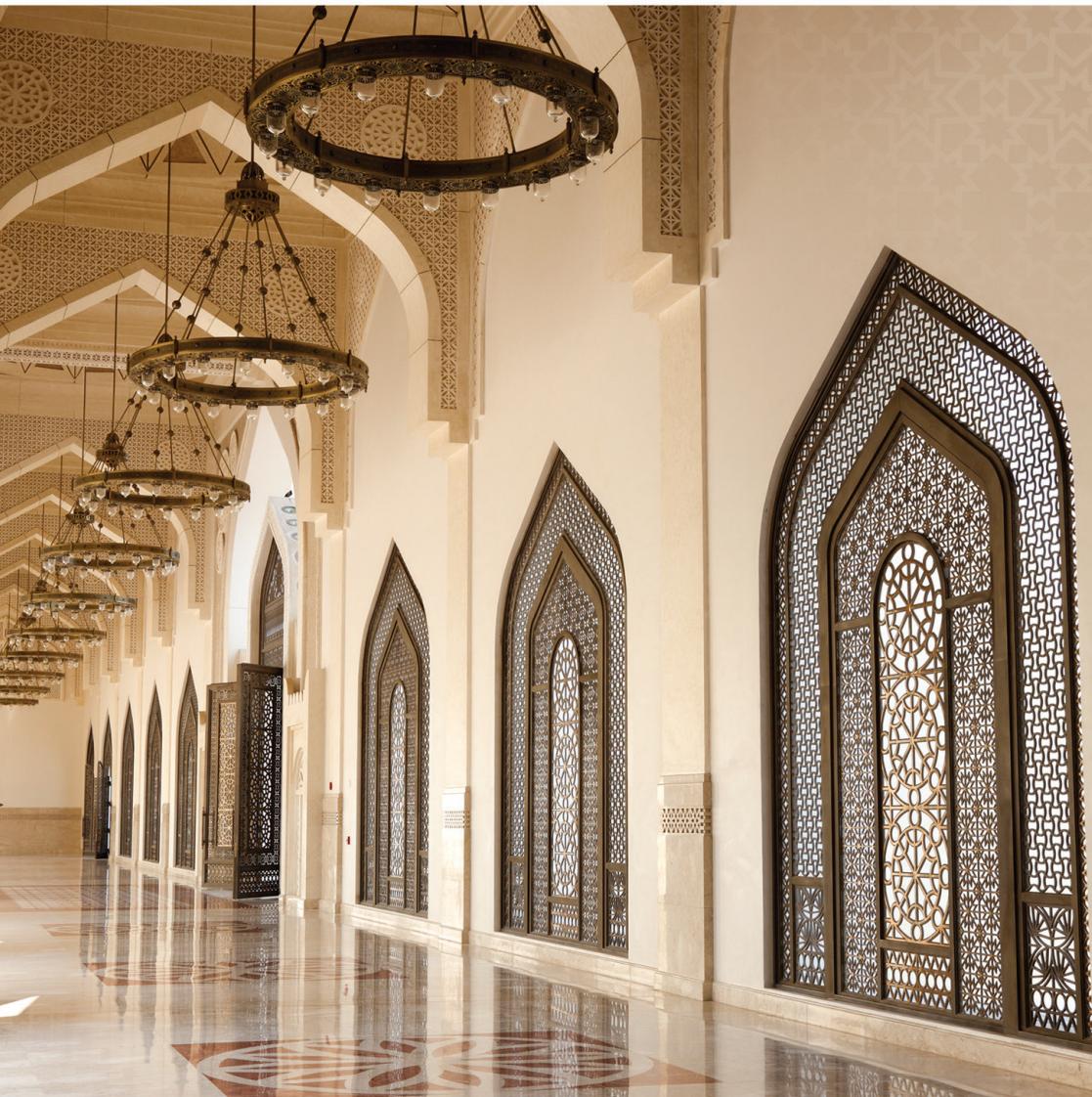


Bait Al-Mashura Journal

مجلة بيت المشورة

مجلة دولية محكمة في الاقتصاد والتمويل الإسلامي

العدد (10) دولة قطر - أبريل 2019 م



تصدر عن



الكتروني ISSN : 2409-0867
ورقي ISSN : 2410-6836

mashurajournal.com

بيت المشورة للاستشارات المالية

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

رقم الإيداع بدار الكتب القطرية: ٤٦/٢٠١٩
الرقم الدولي (ردمك): ٢/٧٧١/٠٠/٩٩٢٧/٩٧٨

(البحوث المنشورة تعبر عن رأي كاتبيها)

مجلة بيت المشورة

مجلة دولية محكمة في الاقتصاد والتمويل الإسلامي

الجهة المصدرة

Published by:



Bait Al-Mashura Finance Consultations
Doha-Qatar P.O. Box 23471
www.b-mashura.com

بيت المشورة للاستشارات المالية
الدوحة - قطر ص.ب: 23471
www.b-mashura.com



عن المجلة..

مجلة علمية دولية محكمة تعنى بنشر البحوث في مجالات الاقتصاد والتمويل الإسلامي، وتصدر مرتين في السنة.

تهدف المجلة إلى إتاحة الفرصة للباحثين والمتخصصين لتحكيم ونشر نتاجهم العلمي (عربي - إنجليزي) من بحوث ودراسات في مجال الاقتصاد والتمويل الإسلامي، كما تهدف إلى نشر الوعي المعرفي من خلال إتاحة هذه البحوث والدراسات للمستفيدين عبر وسائل النشر الورقية والإلكترونية.

الرؤية..

أن تكون مجلة علمية دولية رائدة في مجال الصناعة المالية الإسلامية.

الرسالة..

نشر البحوث العلمية المحكمة في مجال الصناعة المالية الإسلامية، وفق المعايير العالمية المعتمدة.

الأهداف..

- ❖ إتاحة الفرصة للباحثين لتحكيم ونشر بحوثهم في مجال الصناعة المالية الإسلامية.
- ❖ الإسهام في دعم وتطوير الصناعة المالية الإسلامية من خلال البحوث العلمية المتسنة بالأصالة والتجدد وفق المعايير العلمية المعترفة.
- ❖ تحقيق عالمية التمويل الإسلامي وفق الرؤية العصرية بضوابطها الشرعية وأخلاقياتها المهنية.
- ❖ تأسيس مكانز للمعلومات تحقق المرجعية العلمية بحيث تكون المجلة سجلاً وثائقياً للبحوث والدراسات في مجال الصناعة المالية الإسلامية.

العناوين للتواصل:

info@mashurajournal.com http://www.mashurajournal.com

رئيس التحرير

د. خالد بن إبراهيم السليطي

نائب رئيس التحرير

د. أسامة قيس الدريعي

مدير التحرير

د. فؤاد حميد الدليمي

فريق التحرير

د. عمر يوسف عابنه

أ. محمد نفيل محبوب

د. إبراهيم حسن جمال

أ. محمد مصلح الدين مصعب

الهيئة الاستشارية

• د. عصام خلف العنزي

عضو هيئة التدريس في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
بجامعة الكويت (الكويت)

• د. خالد إبراهيم السليطي

المدير العام للمؤسسة العامة للحي الثقافي - كتارا (قطر)

• أ. د. عائشة يوسف المناعي

مدير مركز محمد بن حمد آل ثاني لإسهامات المسلمين في
الحضارة - جامعة حمد بن خليفة (قطر)

• د. إبراهيم عبد الله الأنباري

عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر
(قطر)

• أ. د. عبد الله الزبيير عبد الرحمن

رئيس الهيئة العليا للرقابة الشرعية على المصارف
والمؤسسات المالية ونائب رئيس مجمع الفقه الإسلامي
(السودان)

• د. العياشي الصادق فداد

كبير الباحثين في المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع
للبنك الإسلامي للتنمية - جدة (الجازر)

• أ. د. علي محمد الصوا

عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بينك صفوة الإسلامي
(الأردن)

• د. خالد العبد القادر

عميد كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة قطر (قطر)

• أ. د. صالح قادر كريم الزنكي

رئيس قسم الدراسات الإسلامية في كلية الشريعة
والدراسات الإسلامية بجامعة قطر (العراق)

• أ. د. عبد الرحمن يسري احمد

أستاذ الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي في كلية الدراسات
الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الإسكندرية (مصر)

• د. مراد بوضایة

عضو هيئة التدريس في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
بجامعة قطر (الجزائر)

• د. أسامة قيس الدريعي

العضو المنتدب الرئيس التنفيذي شركة بيت المشورة (قطر)

• أ. د. محمد أكرم لآل الدين

المدير التنفيذي للأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية-إسرا
(ماليزيا)

• أ. د. عبد الوهود السعودى

أستاذ مشارك في قسم الفقه وأصوله في كلية الشريعة
والقانون بجامعة السلطان الشريف على الإسلام (بروناي)

• د. فؤاد حميد الدليمي

رئيس مجموعة الرقابة والتدقيق الشرعي لدى بيت المشورة
للاستشارات المالية (العراق)

• د. إبراهيم حسن محمد جمال

محاضر في الجامعة الوطنية، ومدير الدراسات والبحوث
لدى بيت المشورة للاستشارات المالية (اليمن)

نبذة عن الجهة المصدرة



بيت المشورة للاستشارات المالية
Bait Al-Mashura Finance Consultations



نبذة عن بيت المشورة للاستشارات المالية

وطئه:

بيت المشورة للاستشارات المالية هي شركة مساهمة قطرية تأسست عام 2007 م، وتعد الأولى في دولة قطر في تقديم الاستشارات المالية الشرعية والرقابة والتدقير للمؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى الاستشارات الإدارية والتدريب والتطوير.

تعمل على تقديم الحلول والأعمال الإبداعية ضمن نطاق خدماتها للشركات والأفراد، ولأجل رفع مستوى الأداء انضمت بيت المشورة لعضوية تحالف مجموعة (LEA)، وهي شركة أمريكية تعتبر ثاني أكبر شركة عالمية متخصصة في الاستشارات والتدقير.

ومن أجل مواكبة التطور السريع في قطاع التمويل الإسلامي عمدت بيت المشورة إلى تقنين أعمال الهيئات الشرعية والتدقير والرقابة تماشياً مع التطور السريع والانتشار الواسع لأعمال التمويل الإسلامي في العالم، بالإضافة إلى الاهتمام بالجانب العلمي والمعرفي المتمثل في نشر المفاهيم والقيم والأخلاق المالية الإسلامية، لتكون شريكاً حقيقياً في نجاح العمل المصرفي الإسلامي.

رؤيتنا:

أن تكون شركة رائدة عالمياً في تقديم الاستشارات المالية والاستشارية والشرعية والإدارية والتدقيق الشرعي والتطوير والتدريب في مجالات الصناعة المالية المختلفة.

رسالتنا:

نشر المفاهيم والقواعد والأحكام المتعلقة بالصناعة المالية، ومتابعة تطبيقها بأعلى معايير الجودة والتميز من خلال الأساليب العلمية الحديثة والعنصر البشري المؤهل.

قيمنا:

الأمانة، المصداقية، الاحترافية، الشفافية، روح الفريق، السرية.

أهدافنا:

- ❖ نشر ثقافة الصناعة المالية داخل دولة قطر وخارجها.
- ❖ استحداث وتطوير منتجات مالية تواءب النمو في الصناعة المالية عموماً والإسلامية على وجه الخصوص ودعم وضعها التنافسي.
- ❖ الاستثمار في العنصر البشري لإعداد كوادر مؤهلة علمياً وعملياً في مجال الاستشارات المالية والهيئات الاستشارية والرقابة والتدقيق الشرعي.
- ❖ تحقيق رضا المعاملين عن الخدمات المقدمة.
- ❖ التواصل مع المؤسسات المالية محلياً وإقليمياً وعالمياً.

قواعد النشر

أولاً: شروط النشر العامة

- 1- تعني المجلة بنشر المواد المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي باللغتين: العربية والإنجليزية، سواء أكانت بحوثاً أصلية، أم تقارير عن مؤتمرات وندوات وورش عمل، أم عروضاً لأطروحات علمية مما له صلة بمجال التخصص .
- 2- تعني المجلة بنشر البحوث التي لم يسبق نشرها، بأيّ وسيلة من وسائل النشر، ولا قدّمت للنشر في مجلة أخرى، ويوثق ذلك بتعهد خططي من الباحث.
- 3- البحوث التي تصل إلى المجلة لا تُردد سواءً أُشتهرت أم لم تنشر .
- 4- لا يجوز نشر البحث في مكان آخر بعد إقرار نشره في المجلة إلا بعد الحصول على إذن خططي بذلك من رئيس التحرير .
- 5- في حال ثبوت إخلال الباحث بالأمانة العلمية فإن للمجلة الحق بالتحاذم الاجراءات الالزمة وعميم ذلك على المجالات المتعاونة .
- 6- تعتبر المجلة غير ملزمة بإبداء الأسباب في حالة عدم النشر .

ثانياً: شروط النشر الخاصة

- 1- ضرورة التقيد بالقيم الموضوعية والأخلاقية للبحوث العلمية؛ ومنها :
 - أ- اتسام البحث بالأصالة وسلامة الاتجاه علمياً وفكرياً .
 - ب- البعد عن تجريح الأشخاص والهيئات أثناء النقد العلمي في البحث .
 - ج- معالجة البحث القضايا المعاصرة والأقرب إلى حاجة الواقع الإنساني معالجة نظرية تطبيقية .
 - د- ملازمة الموضوعية والتجرد عن الميل والاتجاهات الشخصية .
- 2- حسن الصياغة العلمية للبحث، ومراعاة ما يلي :
 - أ- سلامة اللغة وخلوها من الأخطاء اللغوية وال نحوية .
 - ب- مراعاة علامات الترقيم والقواعد الإملائية .
 - ج- الدقة في التوثيق وتخريج النصوص والشهادات .
- 3- أن لا تزيد عدد صفحات البحث عن (30) صفحة من القطع العادي (A4) بما في ذلك الملخصان: العربي والإنجليزي، وكذلك المراجع واللاحق .
- 4- حجم الخط ونوعه :
 - أ- البحوث المكتوبة بالعربية يكون حجم الخط فيها: (16) وخط الهماش: (12)، ونوع الخط: (Traditional Arabic)
 - ب- أما البحوث المكتوبة بالإنجليزية فيكون حجم الخط: (14) والهامش: (10) ونوع الخط: (Times New Roman)
- 5- يرفق البحث بملخصين باللغتين: العربية والإنجليزية؛ على أن لا يتجاوز كل واحد منها (300) كلمة بلغة رصينة؛ ويتضمن كلا الملخصين: توضيح فكرة البحث والجديد الذي أتى به البحث في بداية الملخص .
- 6- يُقسم البحث وينظم وفق متطلبات منهج البحث العلمي، حفاظاً على نسق البحوث والتقارير المشورة في المجلة، على النحو الآتي :
 - أ- المقدمة وتشمل: موضوع البحث، وأهميته، ومشكلته، وحدوده، وأهدافه، ومنهجه، والدراسات السابقة (إن

ووجدت)، وهيكلة البحث التفصيلية.

بـ- متن البحث، وينبغي أن يكون مقتضىً إلى مباحث ومطالب متسلقة ومتراقبة.

جـ- الحرص على عرض فكرة محددة في كل مبحث تجنبًا لإطالة الفقرات والعناوين الفرعية.

دـ- الخاتمة، وتكون ملخصة و شاملة للبحث متضمنة لأهم (النتائج) و(الوصيات).

هـ- قائمة المصادر والمراجع والملحق.

7- يتم اتباع منهج (MLA) في توثيق البحوث كالتالي:

أـ- ذكر المصادر والمراجع في الخاتمة السفلية لأول مرة بالشكل الآتي:

(شهرة المؤلف، الاسم الأول، اسم الكتاب، مكان النشر، الناشر، رقم الطبعة، تاريخ النشر، الجزء والصفحة)

بـ- ذكر المصدر والمرجع عند تكراره في الامام التالي مباشرة (المرجع نفسه، المجزء والصفحة) وعند ذكره في موطن آخر من البحث فيكون (شهرة المؤلف، اسم الكتاب، الجزء والصفحة).

جـ- إذا خلا المرجع من بعض البيانات، فنذكر الاختصارات المتعارف عليها على النحو الآتي :

- بدون مكان النشر: (د. م). بدون اسم الناشر: (د. ن)

- بدون رقم الطبعة: (د. ط). بدون تاريخ النشر: (د. ت)

دـ- توضع المهامش أسفل كل صفحة بترتيب متسلسل من بداية البحث إلى آخره.

هـ- تثبت مصادر ومراجع البحث في نهاية البحث.

وـ- الرسومات والبيانات والجدالات ونحوها، يراعى فيها ما يلي :

- تدرج الرسوم البيانية والأشكال التوضيحية في المتن، وتكون الرسوم والأشكال باللونين الأبيض والأسود وترقم ترقيمًا متسلسلاً، وتكتب عنوانيها والملاحظات التوضيحية في أسفلها.

- تدرج الجداول في المتن وترقم ترقيمًا متسلسلاً وتكتب عنوانينها في أعلىها، أما الملاحظات التوضيحية فنكتب أسفل الجدول .

زـ- في حالة قبول البحث يتلزم الباحث بترجمة المراجع العربية الواردة في نهاية البحث إلى اللغة الإنجليزية (Roman Script).

ثالثًا: سير البحث

- ترسل الأبحاث إلكترونيًا إلى العنوان الخاص بالمجلة (info@mashurajournal.com).

- تقوم هيئة تحرير المجلة بالفحص الأولي للبحث، ومن ثم تقرر أهليته للتحكيم، أو رفضه.

- تُحُكَّمُ البحوث والدراسات المقدمة للنشر في المجلة من قبل اثنين من المحكمين على الأقل.

- تُعاد البحوث إلى الباحثين بعد تحكيمها لغرض التعديل إن لزم .

- إذا تم قبول البحث للنشر، فإنّ كافة حقوق النشر تؤول للمجلة، ولا يجوز نشره بأيّ وسيلة من وسائل النشر الورقية أو الإلكترونية، إلاً بإذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة .

- تنشر البحوث المقبولة حسب تسلسلها على الموقع الرسمي للمجلة.

- إذا تم نشر البحث فيمنح الباحث نسخة مجانية من المجلة التي تم نشر بحثه فيها.

الفهرس

تقديم.....21

فجوة الشمول المالي والمصرفي في الاقتصادات العربية مع إشارة خاصة للقطاع المصرفي الإسلامي العربي

د. عبد الحليم عمار غربي25

نظريات الاستهلاك في الفكر الاقتصادي: أيها تفسر نمط الاستهلاك في اقتصاد إسلامي؟

د. عبد الكريم أحمد قندوز101

دور المصارف الإسلامية في تمويل رواد الأعمال برأس مال مخاطر - دراسة نقدية للممارسة المصرفية

د. عدنان عبد الله عويضة133

الكتابات عن الحياة الاقتصادية في العهد النبوى: الملامح والاتجاهات

د. عبدالرازاق بلعباس171

تقييم تجربة تدريس المالية الإسلامية في فرنسا

د. محيي الدين الحجار221

الحكم الشرعي للاتجار بالديون الناشئة عن الوساطة المالية

د. عبد العظيم أبوزيد255

تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد: فإن المعرفة اليوم تعددت أبوابها وطرق الوصول إليها، لما أحدها ثورة التكنولوجيا والمعلومات من تطور سريع على نطاق واسع في شتى الميادين؛ وفي مجلة بيت المشورة بإصدارها الإلكتروني والورقي تتطلع إلى أن تكون رافداً من روافد المعرفة في مجال الاقتصاد والتمويل الإسلامي. ويأتي العدد العاشر من سلسلة أعداد مجلة بيت المشورة ليضم في ثناياه مجموعة من الأبحاث العلمية الرصينة والأصيلة التي تناقش عدداً من قضايا الاقتصاد والتمويل الإسلامي وتناول موضوعات متنوعة؛ منها ما يوصل لحكم شرعي يتعلق بالديون الناشئة عن الوساطة المالية، ومنها ما يستقرئ كتابات الاقتصاد الإسلامي عن العهد النبوي، وكذلك تقييم تجارب تدريس المالية الإسلامية في فرنسا، إضافة إلى موضوعات هامة أخرى، وكل ذلك جاء بمنهجية علمية رصينة وموضوعية معتمدة، التزمت المجلة فيها بالمعايير العالمية التي تحقق رؤيتها ورسالتها التي خطتها لنفسها في أن تكون مجلة علمية دولية رائدة في مجال الصناعة المالية الإسلامية وفق المعايير العالمية المعتمدة.

والاليوم نستمر بدعم مسيرة البحث العلمي المتخصص في الاقتصاد والتمويل الإسلامي برعاية هذا المنبر العلمي الذي حظي بإقبال السادة الباحثين والمتخصصين، واهتمام الأكاديميين والمهنيين، وشرف ببنخبة متميزة من الخبراء والأساتذة والمحترفين ضمن هيئته الاستشارية، وفي سبيل ذلك حرصت المجلة على تحقيق أعلى المعايير الدولية للنشر العلمي الرصين من خلال توفير منصة نشر علمي متميز ومفهرس في مجموعة من أهم قواعد البيانات العالمية المرموقة، فالإضافة إلى اشتراكها في القواعد العربية كدار المنظومة والمنهل ومعرفة، فقد دخلت مجلة بيت المشورة مجموعة مهمة من قواعد البيانات العالمية كـ Ebsco, Crossref, Google Scholar, Research ID, J-Gate, DRJI أخرى ضمن مسیرتها نحو هدفها المنشود.

ونتطلع إلى مزيد من التطوير والمراجعة الدائمة للارتقاء بمستوى وجودة النشر العلمي وتوفير منصة علمية بأعلى المعايير العالمية لنسهم مع المخلصين من هذه الأمة في نشر وترسيخ مبادئ الاقتصاد والتمويل الإسلامي وإتاحتها للعلماء والباحثين في عالمنا العربي والإسلامي.

تسأل الله تعالى التوفيق والسداد والهداية والرشاد

هيئة تحرير المجلة

الدراسات والبحوث

فجوة الشمول المالي والمصرفي في الاقتصادات العربية مع إشارة خاصة للقطاع المصرفي الإسلامي العربي

د. عبد الحليم عمار غربي

أستاذ الأعمال المصرافية المشارك - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية

(سلم البحث للنشر في 1/7/2018م، واعتمد للنشر في 16/9/2018م)

الملاخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى استعراض مفهوم الشمول المالي والمصرفي من منظور البنوك المركزية العربية والهيئات الإقليمية ذات العلاقة، وتحديد الحاجز والعقبات التي تحول دون تحقيق تقدُّم كبير في توسيع نطاق شمولية الخدمات المالية الإسلامية في الاقتصادات العربية.

كما تستخدم هذه الورقة قاعدة بيانات الشمول المالي العالمي للبنك الدولي على أساس قُطري؛ للوقوف بشكل تفصيلي على واقع الشمول المالي والمصرفي في الاقتصادات العربية، وسد الفجوة بين العرض والطلب على المنتجات المالية والمصرفية.

ختاماً؛ تقدّم هذه الورقة اقتراحات للبنوك المركزية العربية لوضع إستراتيجيات وطنية للشمول المالي والمصرفي تهدف إلى تعزيز مشاركة كافة الشرائح السكانية في

القطاع المالي الرسمي بصورة عادلة وشفافة ومسئولة.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الاستبعاد المالي، القطاع المالي الشامل، قاعدة بيانات الشمول المالي العالمي، البنوك المركزية، الاقتصادات العربية.

Financial and Banking Inclusion Gap in the Arab Economies

With a Particular Reference to the Arab-Islamic Banking Sector

Dr. Abdelhalim Ammar GHERBI

Associate Professor at Al-Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University-Saudi Arabia

Abstract

This paper aims to review the concept of financial and banking inclusion from the perspective of the Arab Central Banks and the relevant regional bodies, and to identify the barriers and obstacles that prevent achieving great progress in expanding Islamic financial inclusion in the Arab economies.

This paper also uses the World Bank's Global Financial Inclusion (Global Findex) database on a country basis; to find out in detail the reality of the banking and financial inclusion in Arab economies, bridging the gap between supply and demand for financial products.

Finally, the paper presents suggestions for the Arab Central Banks to develop national strategies for financial and banking inclusion that aims at enhancing the participation of all segments of population in the formal financial sector in a fair, transparent and responsible manner.

Keywords: Financial Inclusion, Financial Exclusion, Inclusive Financial Sector, Global Financial Inclusion (Global Findex) Database, Central Banks, Arab Economies.

المقدمة

يؤدي الشمول المالي والمصرفي دوراً مهماً في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي للدول؛ وذلك من خلال إدماج كافة فئات المجتمع وشرائحه في النظام المالي الرسمي وحماية حقوقهم مالياً، وإتاحة التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ حيث يتميز وجود قطاع مالي شامل بقاعدة ودائع تجزئه أكثر تنوعاً تؤدي إلى زيادة الاستقرار، كما يحسن من تنوع محفظة قروض العملاء (بخلاف المفترضين الكبار)؛ ومن ثم تخفيف المخاطر النظامية، ويقلل من مخاطر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، ولديه القدرة على تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وهو عنصر أساس من عناصر الاستقرار المالي.

تقوم مجموعة البنك الدولي بإجراء العديد من الدراسات المسحية العالمية التي تهدف للحصول على بيانات شاملة ونظرة مستقبلية تساعد في تعليم الخدمات المالية والمصرفية. وتعدّ قاعدة بيانات مؤشر الشمول المالي الصادرة عن مجموعة البنك الدولي والمسماة Global Findex مصدرًا مهماً لتقدير جهود الاقتصادات في تحسين مستويات الشمول المالي كل 3 سنوات، فقد صدرت في نسختها الأولى عام 2011، وتم إصدار النسخة الثانية منها في عام 2015 ليشمل بيانات عام 2014⁽¹⁾، وتبعها الإصدار الثالث في عام 2018 ليشمل بيانات 2017⁽²⁾. وتقدم قاعدة Findex مجموعة من المؤشرات التي تدرس سلوك الأفراد⁽³⁾ حول العالم والمرتبط بأهم الأنشطة المالية كالاقتراض والادخار وسداد المدفوعات وإدارة المخاطر المالية.

ويقيس مؤشر الشمول المالي للبنك الدولي، كيفية وصول واستخدام البالغين للخدمات المالية في 144 دولة، ويشمل ذلك جميع الاقتصادات العربية. وقد لا

(1) Demirguc-Kunt, Asli et al, "The Global Findex Database 2014: Measuring Financial Inclusion around the World", Policy Research Working Paper, WPS7255, World Bank, Washington DC, April 2015.

(2) Demirguc-Kunt, Asli et al, "The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution", World Bank, Washington DC, 2018.

(3) توجد مؤشرات أخرى لمسح الوصول المالي لصندوق النقد الدولي Financial Access Survey الذي يستند إلى البيانات التي تجمعها البنك المركزي من مقدّمي الخدمات المالية، ومسح الشركات للبنك الدولي World Bank Enterprise Survey الذي يجمع بيانات عن استخدام الشركات للخدمات المالية.

يمكن إجراء المسوحات في بعض الاقتصادات بسبب الأضطرابات السياسية أو القيود الحكومية أو المخاوف المتعلقة بجودة البيانات.

جدول 1: تطور شمول الخدمات المالية والمصرفية في العالم (2011 - 2017)

| البيان | 2011 | 2014 | 2017 |
|--|---------------|--------------------------------------|--|
| السكان البالغون في العالم من لديهم حساب مصرفي | %51 | %62 | %69 |
| شخص بالغ غير متعامل مع البنك | 2,5 مليار | 2 مليار | 1,7 مليار |
| الاقتصادات العربية المستندة من Global Findex قاعدة بيانات | ليبيا والمغرب | وجزر القمر وجيبوتي وسوريا وعمان وقطر | جزر القمر وجيبوتي وسوريا وعمان وقطر والسودان والصومال واليمن |

المصدر: من إعداد الباحث

لقد أظهرت بعض الاقتصادات العربية في الأعوام الأخيرة اهتماماً متزايداً بموضوع الشمول المالي والمصرفي، ولكن من دون وجود إستراتيجيات وبرامج واضحة وشاملة لهذا الغرض في أغلب الحالات؛ حيث لا تزال قضايا تعزيز الشمول المالي تُعتبر ثانوية بالمقارنة مع قضايا أخرى مثل: الاستقرار المالي. وغالباً ما كان التعامل مع هذه الموضوعات على أنها جوانب اجتماعية بحتة.

إن الاقتصادات العربية عادة ما يتم تصنيفها وفقاً لأوضاع قطاعها المالي والمصرفي إلى ثلاث مجموعات رئيسة على النحو التالي:

جدول 2 : تصنيف أوضاع القطاع المالي والمصرفي في الاقتصادات العربية

| المجموعة | التصنيف | الاقتصاد | الخصائص |
|----------|--------------------------|---|--|
| الأولى | دول مجلس التعاون الخليجي | الإمارات، البحرين، السعودية، عُمان، قطر، الكويت | أمكن للقطاع المصرفي الاستفادة من ارتفاع الدّخل من الصادرات النفطية، والسياسة المتحرّرة والافتتاح على الخارج التي آبعتها هذه الدول، ويسير تقديم الاهتمام والخدمات المصرفية المنظورة بالتناسب مع مستويات الدّخل في هذه الاقتصادات. |
| الثانية | الدول النفطية الأخرى | الجزائر، السودان، ليبيا، موريتانيا، اليمن | يغلب الاتجاه في هذه الاقتصادات نحو هيمنة القطاع العام على القطاع المصرفي كنسبة للنتاج المحلي الإجمالي، كذلك لا يزال تقديم الخدمات المصرفية وقيام البنوك بدور الوساطة أقلّ تطوارًأ. |
| الثالثة | مجموعة الدول غير النفطية | الأردن، تونس، لبنان، مصر، المغرب... | تعتبر اقتصادات متنوّعة ذات موارد مالية متواضعة، وتتميّز هذه المجموعة بمستوى تطور وعمق مالي مقبول مقارنة بالدول متوسطة الدّخل في العالم. |

المصدر: راجع: زروق، جمال الدين وآخرون، أوضاع القطاع المصرفي في الدول العربية وتحديات الأزمة المالية العالمية، الدائرة الاقتصادية والفنية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، سبتمبر 2009، ص: 2.

مشكلة البحث

تحيّء هذه الورقة البحثية لثير التّساؤلين التاليين:

- كيف يمكن سدّ فجوة الشمول المالي والمصرفي في الاقتصادات العربية؟
- وهل هي مشكلة عرض أم طلب على الخدمات والمنتجات المالية والمصرفيّة الإسلامية؟

أهداف البحث

بناءً على الإشكالية السابقة، يمكن تحديد أهداف البحث على النحو التالي:

- التعرُّف على مفهوم الشمول المالي والمصرفي من منظور البنك المركزي العربي، والهيئات المالية والمصرفيَّة الإقليمية العربية المعنية بالشمول المالي؛
 - توثيق البيانات القطرية للشمول المالي العربي باستخدام المؤشر العالمي لتعيم الخدمات المالية Findex، ومتابعة تطوّر الفجوة بين جانبي العرض والطلب في الاقتصادات العربية تباعاً كل 3 سنوات؛ حيث سيتم تحدث المجموعة الكاملة للبيانات مرة أخرى عام 2020، ولعلها تكون متاحة عام 2021؛
 - إبراز الدور المحوري الذي يمكن أن تقوم به البنك المركزي العربي والبنوك الإسلامية العربية في تسريع الشمول المالي والمصرفي؛ من خلال قيادة استراتيجيات وطنية لتعيم الخدمات المالية في الاقتصادات العربية.

أهمية البحث

تبين أهمية هذا الموضوع في النقاط الآتية:

- يكتسب موضوع الشمول المالي والمصرف في أهمية كبيرة في العالم بعدما كشفت الأزمة المالية العالمية عن خلل هيكلي في النظام المالي والمصرف العالمي، ومدى الحاجة للربط بين الشمول المالي وتحقيق الاستقرار النقدي ومعايير النزاهة المالية، وحماية المستهلك من بعض ممارسات الأسواق المالية؛

- يحظى تعزيز الشمول المالي والمصرف في أهمية إضافية لدى الحكومات العربية والجهات الرقابية لديها؛ لأن الأحداث والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المنطقة العربية أبرزت الحاجة الكبيرة لتطوير برامج تحقق نمواً اقتصادياً أكثر شمولاً يساعد على مواجهة مشكلات البطالة والفقر والاستبعاد المالي؛

- أخذت السلطات التنظيمية في اقتصادات العالم ولاسيما البنوك المركزية، على عاتقها قيادة عملية بناء استراتيجيات وطنية للشمول المالي والمصرفي، بسبب توافر الإمكانيات المادية والفنية لديها، وإن كان ذلك في غالب الأحيان دون تكليفٍ أو تفويضٍ واضحٍ لها في هذا الشأن، وعياً منها بالدور الذي يمكن أن تقوم به في إنجاز مهامها الأساسية.

فرضية البحث

في ضوء إشكالية البحث وأهدافه؛ سوف تعمل هذه الورقة على التأكُّد من صحة الفرضية التالية:

- يؤثّر العرض والطلب معاً في تطوير حجم الفجوة بين الوصول واستخدام المنتجات والخدمات المالية والمصرفية في الاقتصادات العربية.

منهج البحث

يعتمد البحث على المنهجين الوصفي والمقارن؛ وذلك من خلال الرجوع إلى مختلف الأديبيات والتطبيقات ذات الصلة بالمشكلة موضوع الدراسة ثم تحليلها لاستخلاص النتائج والوصول إلى الاقتراحات.

وتتميز هذه الورقة البحثية باستخدام وسائل الإيضاح المختلفة (جداول وأشكال بيانية)؛ حتى تؤدي دورها في عملية عرض المعلومات المطروحة.

خطة البحث

سوف نُبرز واقع تعميم الخدمات المالية والمصرفيّة الرسمية في الاقتصادات العربية والدور المحوري للبنوك الإسلامية والبنوك المركزية فيها؛ حيث ستعالج هذه الورقة البحثية المحاور التالية:

المبحث الأول: مفهوم الشمول المالي من وجهة نظر البنوك المركزية العربية؛

المبحث الثاني: واقع الشمول المالي والمصرفي في الاقتصادات العربية؛

المبحث الثالث: دور البنوك المركزية العربية في تعزيز الشمول المالي والمصرفي؛
المبحث الرابع: دور البنوك الإسلامية العربية في تعزيز الشمول المالي والمصرفي.
وينتهي البحث بعرض أهم التّتائج والاقتراحات التي يمكن تقديمها لصانعي
القرارات والسياسات النقدية والمالية والمصرفية في الاقتصادات العربية.

المبحث الأول: مفهوم الشمول المالي من وجهة نظر البنوك المركزية العربية و فيه مطلبان:

المطلب الأول: الشمول المالي والمصرفي من منظور بعض الهيئات الإقليمية العربية
يُعرّف فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي⁽⁴⁾ في الدول العربية الشمول
المالي والمصرفي على النحو التالي: «يُقصد بالشمول المالي إتاحة واستخدام كافة
الخدمات المالية من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده من خلال القنوات
الرسمية، بما في ذلك حسابات التوفير المصرافية، وخدمات الدفع والتحويل،
والتأمين، والتمويل والائتمان، وابتكار خدمات مالية أكثر ملاءمة وبأسعار
تنافسية. كما يتضمن مفهوم الشمول المالي، حماية حقوق مستهلكي الخدمات
المالية وتشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم، بعرض تفادي
لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لجهات الرقابة
والإشراف، وتعتمد في غالب الأحيان أسعار مرتفعة»⁽⁵⁾.

ويشير الشمول المالي من وجهة نظر مشتركة بين صندوق النقد العربي والمجموعة
الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP⁽⁶⁾ إلى «الحالة التي يكون فيها الأفراد (بما في
ذلك ذوي الدخل المنخفض)، والشركات (بما في ذلك الصغيرة)، لديهم قدرة

(4) ينبع هذا الفريق عن مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، ويضم في عضويته المديرين والمسؤولين المعنيين بقضايا الشمول المالي لدى تلك البنوك والمؤسسات، بالإضافة إلى صندوق النقد العربي.

(5) صندوق النقد العربي، نشرة تعرّيفية حول مفاهيم الشمول المالي، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي، أبو ظبي، 2017، ص: 1.

(6) The Consultative Group to Assist the Poor.

الحصول على (والاستفادة من) مجموعة كاملة من جودة الخدمات المالية الرسمية (المدفوعات والتحويلات والادخار والائتمان والتأمين) المقدمة بطريقة مسؤولة ومستديمة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات العاملة في بيئة تنظيمية وقانونية مناسبة»⁽⁷⁾.

ومن وجہه نظر اتحاد المصارف العربية فإن الشمول المالي والمصرفي «مفهوم يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكليف معقول على العدد الأكبر من الأفراد، والمؤسسات، خصوصاً فئات المجتمع المهمشة من ذوي الدخل المحدود، وذلك من خلال القنوات الرسمية وابتكار خدمات مالية ملائمة وبتكليف منافسة وعادلة؛ لتفادي لجوء تلك الفئات إلى القنوات والوسائل غير الرسمية مرتفعة التكاليف والتي لا تخضع للرقابة والإشراف»⁽⁸⁾.

المطلب الثاني: الشمول المالي والمصرفي من منظور بعض البنوك المركزية العربية
لا توجد تعريف رسمية للشمول المالي والمصرفي لدى معظم البنوك المركزية العربية. وقد بدأ عدد منها في السنوات الأخيرة بإصدار تقارير للاستقرار المالي، وأدلة لحماية عملاء المؤسسات المالية والمصرفية، بروز فيها مصطلح الشمول المالي والمصرفي.

ونجد أن البنك المركزي الأردني عرّف الشمول المالي بأنه: «الحالة التي يُتاح فيها لجميع البالغين في سن العمل الوصول إلى خدمات القروض والمدخرات والمدفوعات والتأمين من مؤسسات مالية رسمية بشكل مريح ومسؤول وبتكلفة معقولة مع استدامة عمل مؤسسات تقديم الخدمة المالية، وبحيث تكون النتيجة إتاحة خدمات مالية رسمية للعملاء المستبعدين والمحروميين من الخدمات المالية

(7) CGAP and AMF, "Financial Inclusion Measurement in the Arab World", Working Paper, January 2017, p. 3.

(8) إدارة الدراسات والبحوث في الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية، الشمول المالي في المنطقة العربية في أدنى مستوياته عاليًا، مجلة اتحاد المصارف العربية، بيروت، ع 436، مارس 2017، ص: 12.

بدلاً من الخيارات غير الرسمية المتاحة أمامهم؛ حيث إن الخيارات غير الرسمية التي يلجأ إليها الأشخاص غير القادرين تقوم بفرض شروط تعسفية على العملاء؛ مما يؤدي إلى زيادة المشاكل المالية للفئة المحرومة من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية»⁽⁹⁾.

وتعرّف مؤسسة النقد العربي السعودي الشمول المالي بأنه: «حصول فئات المجتمع المختلفة كالفئات الضعيفة وأصحاب الرواتب المنخفضة، وأصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر على الخدمات والمنتجات المالية الملائمة التي يحتاجونها بكلفة معقولة وبطريقة عادلة وشفافة»⁽¹⁰⁾.

كما تعرّف سلطة النقد الفلسطينية الشمول المالي بأنه: «تعزيز وصول استخدام كافة فئات المجتمع، بما يشمل الفئات المهمّشة ومحدودة الدخل، للخدمات والمنتجات المالية التي تناسب مع احتياجاتهم؛ بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة»⁽¹¹⁾.

ويرى كُلُّ من البنك المركزي الكويتي والبنك المركزي العراقي بأن الشمول المالي والمصرفي يعني: «مجموعة الإجراءات والسياسات التي تستهدف إتاحة الخدمات المالية والمصرفية لكافة فئات المجتمع، بما في ذلك تلك الفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة، وذات الدخل المحدود أو الضعيف، وأصحاب الوظائف والأعمال الخدمية والحرفية البسيطة، وأصحاب الأعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مع مراعاة أن تكون وفق ما تتطلبه احتياجاتهم وظروفهم وتتسم بالعدالة والشفافية. وفي هذا الشأن يتعين على البنوك ما يلي:

- وضع برامج سنوية لتحقيق أهداف الشمول المالي والمصرفي، مع وجود آليات تسمح بمتابعة تنفيذ هذه البرامج، وحصر المستفيدن منها وتنوعها لتشمل

(9) البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي 2015، دائرة الاستقرار المالي، 2016، ص: 9.

(10) مؤسسة النقد العربي السعودي، مبادئ حماية عملاء المصارف، إدارة حماية العملاء، 2013، ص: 5.

(11) سلطة النقد الفلسطينية، نشرة المرساة المصرفية، 4، ديسمبر 2014، ص: 5.

فئات عديدة من العملاء المحتملين، وبما يحقق توسيع دائرة المعاملين مع وحدات الجهاز المركزي؛

- بذل مزيد من الجهد في دراسة احتياجات الفئات التي لا تتعامل مع البنوك وأتخاذ خطوات جادة نحو تسهيل حصولهم على احتياجاتهم وفق أساليب آمنة وميسّرة لهم؛

- لدى قيام البنوك بتخطيط أنشطتها وبرامجها للشمول المالي والمصرفي؛ فإنه يتبعن عليها انتهاج أساليب مناسبة لجذب الفئات غير المعتادة على التعامل معها (مثال: ذوي الاحتياجات الخاصة، وأصحاب الدخول الضعيفة) مع توفير إجراءات إيجابية نحو التوجّه لهذه الفئات، وتشجيعها على رفع مستوى التعاملات والاستفادة من التطورات في مجالات عديدة، خاصة التكنولوجيا»⁽¹²⁾.

ويرى بنك المغرب المركزي أنه «نظراً لأن الشمول المالي لا يجب أن ينحصر في مفهوم كمي للساكنة الواجب إدماجها في القطاع البنكي؛ فإن بنك المغرب بالتعاون مع منظمة AFI - Alliance for Financial Inclusion [التحالف العالمي للشمول المالي] يعتزم وضع مجموعة من المؤشرات تسمح بقياس أحسن مستوى الاستبناك (الصّيرفة) وجودة الخدمات والمنتجات المالية بهدف وضع تقارير في هذا الشأن»⁽¹³⁾.

ومن خلال استعراض وجهات النظر المختلفة بشأن مفهوم الشمول المالي والمصرفي؛ فإنه قد تختلف مفاهيم الشمول المالي شكلاً من هيئة لأخرى ومن بنك مركزي لآخر، وإن كانت تتفق في الأبعاد الأربع التالية:

- الحصول على (الوصول إلى) المنتجات والخدمات المالية: توافر خدمات

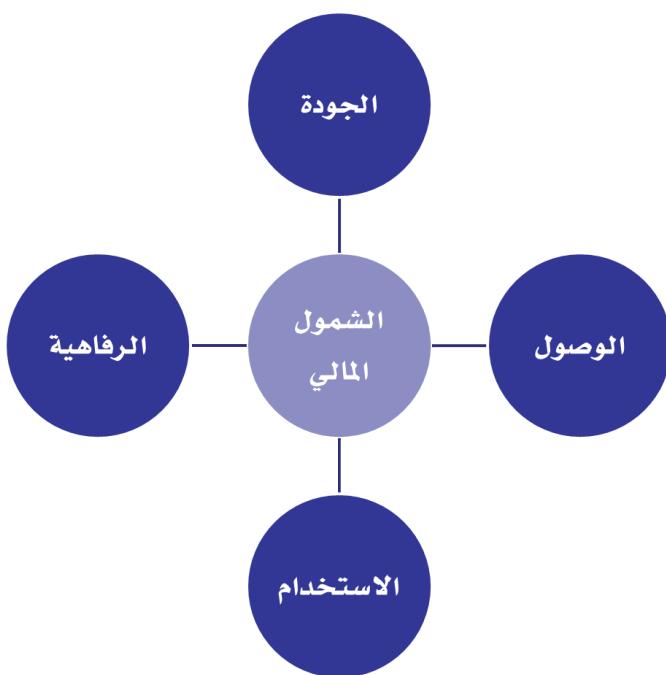
(12) بنك الكويت المركزي، دليل حماية العملاء، 2015، ص: 17-16؛ البنك المركزي العراقي، دليل حماية المستهلك، 2017، ص: 18.

(13) أبوهاري، عبد الطيف، ورقة حول تجربة بنك المغرب في مجال تعزيز الملوّج إلى الخدمات المالية (الشمول المالي)، مجلس عاّضي المصارف المركبة ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، 2012، ص: 14-15.

مالية رسمية ومنظمة، وقرب المسافة، والقدرة على تحمل التكاليف؛

- استخدام المنتجات والخدمات المالية: الانظام والتكرار ومدة الاستخدام؛
 - جودة الخدمات والمنتجات المالية: الخدمات مصممة لاحتياجات العملاء، وتجزئة الخدمات من أجل تطويرها لجميع فئات المجتمع؛
 - الرفاهية المالية: إدارة الأموال بشكل فعال، والتخطيط للمستقبل والتعامل مع الضائقة المالية؛ ومن ثم تحسين مستوى معيشة الأفراد بطريقة آمنة ومستدامة.

شكل 1: أبعاد الشمول المالي والمصرفي



المصدر: من: اعداد الباحث

بناءً على ما سبق؛ فإنه يتمّ فهم الشمول المالي والمصرفي من حيث إتاحة الخدمات والمنتجات المالية (الوصول الواسع) بما يمثل جانب العرض، واستخدامها وهو جانب الطلب، وجودة تلك الخدمات والمنتجات بما يحقق الرفاه المالي للمستهلك، وبما يدمج جانبي العرض والطلب.

المبحث الثاني: واقع الشمول المالي والمصرفي في الاقتصادات العربية وفيه أربعة مطالبات:

المطلب الأول: الشمول المالي وخدمات الإيداع في الاقتصادات العربية

1 - مؤشر ملكية الحسابات وفقاً للمجموعات الإقليمية

تُظهر قاعدة بيانات الشمول المالي لدى البنك الدولي، أن 69 % من سكان العالم البالغين (+ 15 سنة) يتوافر لديهم الوصول أو النّفاذ لمؤسسات مالية ومصرفية رسمية؛ أي يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية ومصرفية، بما فيها البنك ومؤسسات التمويل الصغير ومكاتب البريد والمحادثات الائتمان، وذلك وفقاً للبيانات المتاحة عن عام 2017. وبالمقارنة، فإن هذه النسبة تصل إلى 37 % فقط على صعيد الاقتصادات العربية كمجموعة⁽¹⁴⁾. وتُعتبر هذه النسبة، الأدنى بين مختلف المجموعات الإقليمية الأخرى. ويعني ذلك أن نحو 63 % من سكان المنطقة العربية البالغين لا يتوافر لديهم الوصول لمؤسسات مالية ومصرفية رسمية. وبالمثل، فإن الحصول على الائتمان الرسمي بلغ نحو ربع المتوسط العالمي.

(14) تشمل الاقتصادات العربية جميع البلدان الأعضاء في صندوق النقد العربي (22 دولة)، وهي دول مجلس التعاون الخليجي (البحرين والكويت وسلطنة عُمان وقطر والملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة) والجزائر وجزر القمر وجيبوتي ومصر والعراق والأردن ولبنان وليبيا و Moriartyana والمغرب وفلسطين والصومال والسودان وسوريا وتونس واليمن. ويقيس مؤشر الشمول المالي للبنك الدولي، كيفية وصول واستخدام البالغين للخدمات المالية في 144 بلداً، ويشمل ذلك جميع الدول العربية. فقد أجريت أول مسوحات Global Findex في عام 2011، متزامنة مع أوقات الاضطرابات في العديد من البلدان العربية. ولا يتوافر البيانات لكل الاقتصادات العربية في الأعوام 2011 و2014 و2017، مع تخطيـة 21 بلداً كحد أقصى في عامي 2011 و2014 (استثناء ليبيا)، و11 بلداً فقط يُقدم جميع البيانات. وسيقتصر التحليل على بيانات عام 2011 فيما يخص الاقتصادات التي لا تتوافر بشأنها أي بيانات من عامي 2014 و2017 (جزر القمر وجيبوتي وسوريا وعمان وقطر).

جدول 3: الحسابات لدى مؤسسات مالية رسمية (السن 15 سنة فأكثر)، حسب المنطقة

| نسبة البالغين الذين لديهم حسابات مصرية رسمية (%) | | | نسبة البالغين الذين لديهم حسابات مصرية رسمية (%) | | | المنطقة |
|--|------------|-----------|--|------------|------------|--|
| 2017 | 2014 | 2011 | 2017 | 2014 | 2011 | |
| %20 | %18 | %14 | %95 | %94 | %90 | اقتصادات الدخل المرتفع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية |
| %15 | %15 | %10 | %81 | %78 | %69 | أوروبا وآسيا الوسطى |
| %11 | %11 | %9 | %74 | %72 | %60 | شرق آسيا والمحيط الهادئ |
| %11 | %11 | %9 | %69 | %62 | %51 | العالم |
| %9 | %10 | %8 | %65 | %58 | %43 | اقتصادات الدخل المتوسط |
| %10 | %12 | %8 | %55 | %52 | %39 | أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي |
| %7 | %7 | %8 | %58 | %42 | %29 | اقتصادات الدخل المنخفض |
| %7 | %6 | %5 | %43 | %34 | %23 | إفريقيا جنوب الصحراء |
| %3 | %4 | %3 | %37 | %30 | %22 | الاقتصادات العربية |

المصدر: راجع: [World Bank, Global Financial Inclusion, Findex Database, See Web Site: http://www.worldbank.org/globalfindex](http://www.worldbank.org/globalfindex)

2 - مؤشر ملكية الحسابات في مؤسسات مالية

تُظهر إحصاءات قاعدة بيانات الشمول المالي لدى البنك الدولي، أن هناك زيادة ملحوظة في ملكية الحسابات في مؤسسات مالية ومصرفية للذكور والإإناث بين عامي 2011 و 2017 في معظم الاقتصادات العربية ما عدا الجزائر ولبنان. ففي عام 2017، كانت نسبة ملكية الحسابات مرتفعة بشكل ملحوظ في الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والكويت، وال السعودية بحوالي 88 %، و 83 %، و 80 %، و 72 % على التّوالي. في المقابل، سجّل الشمول المالي نسباً منخفضة في موريتانيا،

والعراق، وفلسطين بحوالي 21%， و 23%， و 25% على التّوالي.

وقد يعود سبب استمرار فجوة ملكية الحسابات بحسب الجنس إلى امتلاك الذكور حسابات ضعف ما تملكه النساء تقريباً في غالبية الاقتصادات العربية. وتظهر هذه الفجوة القائمة بين الجنسين بشكل بارز في الأردن، والجزائر، والسودان، وفلسطين، والمغرب، واليمن.

جدول 4: نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات مصرفية أو مالية من مجموع السكان البالغين في الاقتصادات العربية

| الاقتصاد | م | إناث | | | ذكور | | | كل البالغين | | | الاقتصاد | م | |
|-----------|----|------|------|------|------|------|------|-------------|------|------|-----------|-----------|----|
| | | 2017 | 2014 | 2011 | 2017 | 2014 | 2011 | 2017 | 2014 | 2011 | | | |
| الأردن | 1 | 26,6 | 15,5 | 17,4 | 56,3 | 33,3 | 33,7 | 42,5 | 24,6 | 25,5 | الأردن | 1 | |
| الإمارات | 2 | 76,4 | 67,7 | 47,2 | 92,7 | 90,0 | 68,8 | 88,2 | 83,2 | 59,7 | الإمارات | 2 | |
| البحرين | 3 | 75,4 | 66,7 | 48,8 | 86,3 | 90,2 | 79,0 | 82,6 | 81,9 | 64,5 | البحرين | 3 | |
| تونس | 4 | 28,4 | 20,7 | غ.م | 45,7 | 34,2 | غ.م | 36,9 | 27,3 | غ.م | تونس | 4 | |
| الجزائر | 5 | 29,3 | 40,1 | 20,4 | 56,3 | 60,9 | 46,1 | 42,8 | 50,5 | 33,3 | الجزائر | 5 | |
| جزر القمر | 6 | غ.م | غ.م | 17,9 | غ.م | غ.م | 25,7 | غ.م | غ.م | 21,7 | جزر القمر | 6 | |
| جيبوتي | 7 | غ.م | غ.م | 8,8 | غ.م | غ.م | 16,6 | غ.م | غ.م | 12,3 | جيبوتي | 7 | |
| السعودية | 8 | 58,2 | 61,1 | 15,2 | 80,5 | 75,3 | 72,7 | 71,7 | 69,4 | 46,4 | السعودية | 8 | |
| السودان | 9 | غ.م | 10,0 | 4,4 | غ.م | 20,2 | 9,4 | غ.م | 15,3 | 6,9 | السودان | 9 | |
| سوريا | 10 | غ.م | غ.م | 19,6 | غ.م | غ.م | 26,8 | غ.م | غ.م | 23,3 | سوريا | 10 | |
| الصومال | 11 | غ.م | 33,7 | غ.م | غ.م | 43,6 | غ.م | غ.م | 38,7 | غ.م | الصومال | 11 | |
| العراق | 12 | غ.م | 19,5 | 7,4 | 25,8 | 14,6 | 13,5 | 22,7 | 11,0 | 10,6 | العراق | 12 | |
| عمان | 13 | غ.م | غ.م | 63,5 | غ.م | غ.م | 83,7 | غ.م | غ.م | 73,6 | عمان | 13 | |
| فلسطين | 14 | غ.م | 15,9 | 21,2 | 10,2 | 34,4 | 27,3 | 28,7 | 25,0 | 24,2 | فلسطين | 14 | |
| قطر | 15 | غ.م | 61,6 | غ.م | غ.م | 68,6 | غ.م | غ.م | 65,9 | 65,9 | قطر | 15 | |
| الكويت | 16 | 73,5 | 64,0 | 79,6 | 83,3 | 79,3 | 92,7 | 79,8 | 72,9 | 86,8 | الكويت | 16 | |
| لبنان | 17 | 32,9 | 32,9 | 25,9 | 56,7 | 62,4 | 49,4 | 44,8 | 46,9 | 37,0 | لبنان | 17 | |
| ليبيا | 18 | غ.م | 59,6 | غ.م | غ.م | 70,7 | غ.م | غ.م | 65,7 | غ.م | ليبيا | 18 | |
| مصر | 19 | غ.م | 27,0 | 9,3 | 6,5 | 38,7 | 18,8 | 12,8 | 32,8 | 13,7 | 9,7 | مصر | 19 |
| المغرب | 20 | غ.م | 16,8 | غ.م | غ.م | 41,5 | غ.م | غ.م | 28,6 | غ.م | غ.م | المغرب | 20 |
| موريطانيا | 21 | غ.م | 15,5 | 21,0 | 12,1 | 26,3 | 24,8 | 23,3 | 20,9 | 20,4 | 17,5 | موريطانيا | 21 |
| اليمن | 22 | غ.م | 1,7 | 1,1 | م | غ.م | 11,4 | 6,4 | غ.م | 6,4 | 3,7 | اليمن | 22 |

المصدر: World Bank, Global Financial Inclusion, Op. Cit.

3 - مؤشر ملكية الحسابات وفقاً لمستوى الدخل

تُظهر البيانات أن هناك تفاوتاً في نسب الشمول المالي للأفراد لدى الاقتصادات العربية، على صعيد مستوى الدخل؛ حيث ارتفعت ملكية الحسابات لدى الأفراد الأقل دخلاً (40 % من السكان البالغين) ولدى الأفراد الأعلى دخلاً (60 % من السكان البالغين) في الاقتصادات العربية بشكل كبير منذ عام 2011؛ حيث كانت ملكية الحسابات للأغني 60 % من السكان أعلى بكثير من ملكية الحسابات لأفقر شرائح المجتمع في جميع الاقتصادات العربية. وفي عام 2017، امتلك أقل من 13 % من السكان الأقل دخلاً في فلسطين، وموريتانيا حساباً. من جهة أخرى، امتلك حوالي 80 % من السكان الأقل دخلاً في البحرين والإمارات العربية المتحدة حساباً في مؤسسة مالية في العام 2017.

ويصل هذا الفرق بين نسبة الوصول للسكان الأعلى دخلاً ونسبة الوصول للسكان الأقل دخلاً، أقصاه بين الاقتصادات العربية لدى تونس 26,5 %، ذلك أن نسبة الوصول للمؤسسات المالية والمصرفية للسكان الأعلى دخلاً في تونس تبلغ حوالي 47,5 %، فيما تصل هذه النسبة للسكان الأقل دخلاً فيها إلى 21 %.

جدول 5: توزُّع نسب الأفراد الذين يمتلكون حسابات مصرفية أو مالية وفقاً لمستوى الدخل في الاقتصادات العربية 2017

| الاقتصاد | م | % من السكان الأعلى دخلاً | | | % من السكان الأقل دخلاً | | |
|-----------|----|--------------------------|------|------|-------------------------|------|------|
| | | 2017 | 2014 | 2011 | 2017 | 2014 | 2011 |
| الأردن | 1 | 48,9 | 30,1 | 33,1 | 32,9 | 16,3 | 13,1 |
| الإمارات | 2 | 91,7 | 88,0 | 64,5 | 83,0 | 77,7 | 52,9 |
| البحرين | 3 | 87,1 | 82,6 | 63,2 | 75,8 | 81,0 | 66,1 |
| تونس | 4 | 47,5 | 35,8 | غ. م | 21,0 | 14,8 | غ. م |
| الجزائر | 5 | 48,0 | 59,5 | 40,5 | 35,0 | 37,0 | 23,1 |
| جزر القمر | 6 | غ. م | غ. م | 28,1 | غ. م | غ. م | 10,6 |
| جيبوتي | 7 | غ. م | غ. م | 16,6 | غ. م | غ. م | 5,7 |
| السعودية | 8 | 76,4 | 72,9 | 54,9 | 64,6 | 64,8 | 32,8 |
| السودان | 9 | غ. م | 20,4 | 8,8 | غ. م | 7,5 | 3,9 |
| سوريا | 10 | غ. م | غ. م | 22,8 | غ. م | غ. م | 23,8 |
| الصومال | 11 | غ. م | 46,2 | غ. م | غ. م | 27,4 | غ. م |
| العراق | 12 | 25,3 | 12,3 | 13,4 | 18,7 | 8,4 | 6,7 |
| عمان | 13 | غ. م | غ. م | 79,0 | غ. م | غ. م | 66,0 |
| فلسطين | 14 | 33,7 | 30,0 | 26,9 | 12,0 | 15,6 | 8,0 |
| قطر | 15 | غ. م | غ. م | 76,8 | غ. م | غ. م | 54,1 |
| الكويت | 16 | 85,8 | 79,1 | 88,4 | 70,8 | 63,7 | 84,0 |
| لبنان | 17 | 54,6 | 59,3 | 49,8 | 29,9 | 28,4 | 18,0 |
| ليبيا | 18 | 70,6 | م | غ. م | 58,3 | غ. م | غ. م |
| مصر | 19 | 41,1 | 19,9 | 12,9 | 20,3 | 5,5 | 4,7 |
| المغرب | 20 | 34,9 | غ. م | غ. م | 19,3 | غ. م | غ. م |
| موريطانيا | 21 | 26,2 | 30,1 | 24,5 | 12,8 | 12,0 | 6,1 |
| اليمن | 22 | غ. م | 8,4 | 5,4 | غ. م | 3,5 | 0,7 |

المصدر : World Bank, Global Financial Inclusion, Op. Cit.

4 - مؤشر ملكية الحسابات وفقاً لمستوى الشمول

تفاوت نسبة ملكية الحسابات للأفراد بشكل كبير فيما بين الاقتصادات العربية، وتحديداً بين اقتصادات مجلس التعاون الخليجي (الأعلى دخلاً) وبقية الاقتصادات العربية.

ونظراً إلى الفروقات الواسعة بين الاقتصادات العربية فيما يخصّ الشمول المالي؛ فإنه يمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات على النحو التالي⁽¹⁵⁾:

المجموعة الأولى: تشمل اقتصادات مجلس التعاون الخليجي الستة بالإضافة إلى ليبيا، وهي اقتصادات ذات معدلات شمول مالي مرتفعة؛ حيث تفوق نسبة ملكية الحسابات في هذه الاقتصادات المتوسط العالمي البالغ 62 % عام 2014 و 69 % عام 2017؛

- المجموعة الثانية: تشمل كلاً من لبنان والأردن وفلسطين ومصر والصومال واقتصادات المغرب العربي (الجزائر وتونس والمغرب)، وهي اقتصادات ذات معدلات شمول مالي متواسطة تتراوح بين 45 % - 25 %؛

- المجموعة الثالثة: تتضمن كلاً من سوريا والعراق وجزر القمر وموريطانيا والسودان وجيبوتي واليمن، وهي اقتصادات ذات معدلات شمول مالي أقل من أو يساوي 23 %، وهو متوسط دول إفريقيا جنوب الصحراء عام 2011.

(15) راجع: إدارة الدراسات والبحوث في الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية، الشمول المالي في المنطقة العربية في أدنى مستوياته عالمياً، مرجع سابق، ص: 12؛ CGAP and AMF, Op. Cit., p. 3.

جدول 6: ملكية الحسابات في مؤسسات مالية كنسبة من البالغين وفقاً لمستوى معدّل الشمول في الاقتصادات العربية 2017

| الإناث | الذكور | كلّ البالغين | الاقتصاد |
|---|--------|--------------|------------|
| دول ذات معدّلات شمول مالي مرتفعة | | | |
| 76,4 | 92,7 | 88,2 | الإمارات |
| 75,4 | 86,3 | 82,6 | البحرين |
| 73,5 | 83,3 | 79,8 | الكويت |
| 63,5 | 83,7 | 73,6 | عمان* |
| 58,2 | 80,5 | 71,7 | السعودية |
| 61,6 | 68,6 | 65,9 | قطر* |
| 59,6 | 70,7 | 65,7 | ليبيا |
| دول ذات معدّلات شمول مالي متوسطة | | | |
| 32,9 | 56,7 | 44,8 | لبنان |
| 29,3 | 56,3 | 42,8 | الجزائر |
| 26,6 | 56,3 | 42,5 | الأردن |
| 33,7 | 43,6 | 38,7 | الصومال** |
| 28,4 | 45,7 | 36,9 | تونس |
| 27,0 | 38,7 | 32,8 | مصر |
| 16,8 | 41,5 | 28,6 | المغرب |
| 15,9 | 34,4 | 25,0 | فلسطين |
| دول ذات معدّلات شمول مالي منخفضة | | | |
| 19,6 | 26,8 | 23,3 | سورية* |
| 19,5 | 25,8 | 22,7 | العراق |
| 17,9 | 25,7 | 21,7 | جزر القمر* |
| 15,5 | 26,3 | 20,9 | موريطانيا |
| 10,0 | 20,2 | 15,3 | السودان** |
| 8,8 | 16,6 | 12,3 | جيبوتي* |
| 1,7 | 11,4 | 6,4 | اليمن** |

المصدر: World Bank, Global Financial Inclusion, Op. Cit.

* بيانات 2011، **بيانات 2014

5 - مؤشر ملكية الحسابات وفقاً لمستوى الأعمار

تشكل فئة الشباب نسبة عالية من المجتمعات العربية؛ لكنها تواجه عوائق رئيسة تحول دون استفادتهم من الخدمات المالية والمصرفية. فمن المتعارف عليه أن المؤشر المعتمد لقياس نسبة الشمول المالي هو ملكية الحسابات في مؤسسات مالية رسمية بنسبة من البالغين فوق سن الـ 15 عاماً. ولكن غالبية الشباب في الاقتصادات العربية لا يتمتعون باستقلالية مالية قبل عمر الـ 25، كما أن الشباب دون سن الـ 18 لا يمكنهم فتح حسابات مصرفيّة خاصة بهم وإدارتها^(١٦)؛ الأمر الذي يفسر تدني معدلات الشمول المالي في معظم الاقتصادات العربية باستثناء دول الخليج. تُظهر البيانات ارتفاع مؤشر ملكية الحسابات في الاقتصادات العربية بشكل ملحوظ عندما يُحسب كنسبة من البالغين فوق سن الـ 25 عاماً.

إن البيانات المقارنة تُظهر أن فئة الشباب من 15 إلى 24 سنة، هي الأقل حظاً في الوصول أو النّفاذ إلى المؤسسات المالية والمصرفية في الاقتصادات العربية بالمقارنة مع الفئات العمرية فوق 25 سنة. ويظهر هذا التفاوت في جميع الاقتصادات العربية، وإن كان أكثر وضوحاً في حالة الأردن والجزائر وجزر القمر وفلسطين ومصر، فيما يكون هذا التفاوت محدوداً نسبياً في قطر والكويت والصومال والسودان.

(١٦) تجدر الإشارة إلى أن بعض الاقتصادات العربية لا تسمح أنظمتها القانونية لمن هم دون الثامنة عشرة سنة بفتح حسابات مصرفيّة.

جدول 7: ملكية الحسابات كنسبة من البالغين فوق سن الـ 15 والـ 25 في الاقتصادات العربية 2017

| الاقتصاد | الملكية الحسابات كنسبة من البالغين فوق سن الـ 25 عاماً | الملكية الحسابات كنسبة من البالغين فوق سن الـ 15 عاماً | م |
|------------|--|--|----|
| الأردن | 51,3 | 42,5 | 1 |
| الإمارات | 90,7 | 88,2 | 2 |
| البحرين | 85,5 | 82,6 | 3 |
| تونس | 40,0 | 36,9 | 4 |
| الجزائر | 48,7 | 42,8 | 5 |
| جزر القمر* | 29,0 | 21,7 | 6 |
| جيبوتي* | 15,9 | 12,3 | 7 |
| السعودية | 76,0 | 71,7 | 8 |
| السودان** | 17,0 | 15,3 | 9 |
| سوريا* | 23,7 | 23,3 | 10 |
| الصومال** | 37,2 | 38,7 | 11 |
| العراق | 25,9 | 22,7 | 12 |
| عمان* | 76,5 | 73,6 | 13 |
| فلسطين | 33,1 | 25,0 | 14 |
| قطر* | 66,4 | 65,9 | 15 |
| الكويت | 81,3 | 79,8 | 16 |
| لبنان | 50,2 | 44,8 | 17 |
| ليبيا | 70,5 | 65,7 | 18 |
| مصر | 39,7 | 32,8 | 19 |
| المغرب | 32,7 | 28,6 | 20 |
| موريطانيا | 24,9 | 20,9 | 21 |
| اليمن** | 9,0 | 6,4 | 22 |

المصدر: World Bank, Global Financial Inclusion, Op. Cit.

* بيانات 2011، **بيانات 2014

المطلب الثاني: الشمول المالي وخدمات التمويل في الاقتصادات العربية

1 - مؤشر التمويل الرسمي في الاقتصادات العربية

تُظهر إحصاءات دراسة قياس الشمول المالي Global Findex نسبة المقترضين من مؤسسات مالية رسمية، والواضح أن نسبة الاقتراض من مؤسسات مالية في المنطقة العربية لا تزال منخفضة بشكل عام، وبخاصة في دول المغرب العربي كالغرب والجزائر، وفي الاقتصادات العربية الأقل نمواً كاليمن والصومال، فيما هي مرتفعة في الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والأردن، ولبنان، والكويت.

ويلاحظ أن في جميع الاقتصادات العربية باستثناء اليمن، تزيد نسبة المقترضين الذكور على نسبة المقترضين الإناث؛ مما قد يشير إلى أن النساء تعانين الوصول إلى القنوات المالية الرسمية والاستبعاد المالي أكثر من الرجال؛ ومن ثم تفتقرن إلى الأدوات المالية الأساسية اللازمة لتملك الأصول والتّمكين الاقتصادي.

وبالرغم من حاجة محدودي الدخل إلى الاستدانة أكثر بهدف التعليم، والعلاج، والاستهلاك؛ فإن الجدول اللاحق يُظهر أن الأفراد الأعلى دخلاً (60 % من السكان) يفترضون من مؤسسات مالية رسمية أكثر من الأفراد الأقل دخلاً (40 % من السكان) في جميع الاقتصادات العربية، ولعل ذلك يعود إلى المخاطر المرتفعة المرتبطة بافتقار المقترضين الأقل دخلاً إلى الضمانات الحقيقة كالأراضي والعقارات في حال التخلف عن السداد.

جدول 8: نسبة البالغين الذين اقترضوا من البنوك التجارية أو من المؤسسات المالية في العام 2017

| %60 أغنى | %40 فقير | إناث | ذكور | كل البالغين | الاقتصاد | م |
|----------|----------|------|------|-------------|------------|----|
| 17,3 | 15,6 | 14,2 | 18,8 | 16,6 | الأردن | 1 |
| 22,0 | 14,1 | 15,5 | 20,2 | 18,9 | الإمارات | 2 |
| 17,4 | 16,0 | 9,2 | 20,7 | 16,8 | البحرين | 3 |
| 11,7 | 3,7 | 5,0 | 12,1 | 8,5 | تونس | 4 |
| 3,5 | 2,2 | 2,2 | 3,8 | 3,0 | الجزائر | 5 |
| 9,9 | 2,5 | 5,8 | 8,6 | 7,2 | جزر القمر* | 6 |
| غ.م | غ.م | 3,8 | 5,3 | 4,5 | جيبوتي* | 7 |
| 11,7 | 10,5 | 5,4 | 15,0 | 11,2 | السعودية | 8 |
| 5,3 | 2,5 | 3,4 | 5,0 | 4,2 | السودان** | 9 |
| 14,0 | 12,1 | 11,5 | 14,7 | 13,1 | سوريا* | 10 |
| 2,4 | 1,5 | 1,4 | 2,7 | 2,0 | الصومال** | 11 |
| 3,7 | 1,4 | 2,4 | 3,1 | 2,8 | العراق | 12 |
| 9,3 | 8,9 | 6,2 | 12,2 | 9,2 | عمان* | 13 |
| 6,7 | 2,8 | 2,9 | 7,5 | 5,2 | فلسطين | 14 |
| 15,7 | 8,6 | 9,8 | 14,2 | 12,6 | قطر* | 15 |
| 21,1 | 9,5 | 15,5 | 17,0 | 16,5 | الكويت | 16 |
| 17,4 | 15,4 | 12,8 | 20,4 | 16,6 | لبنان | 17 |
| 4,9 | 4,3 | 1,4 | 7,4 | 4,7 | ليبيا | 18 |
| 6,4 | 6,1 | 4,6 | 8,1 | 6,3 | مصر | 19 |
| 3,0 | 1,9 | 1,6 | 3,7 | 2,6 | المغرب | 20 |
| 8,9 | 5,3 | 6,3 | 8,7 | 7,5 | موريطانيا | 21 |
| 0,7 | 0,0 | 0,4 | 0,4 | 0,4 | اليمن** | 22 |

المصدر: World Bank, Global Financial Inclusion, Op. Cit.

* بيانات 2011، **بيانات 2014

2 - مؤشر مصدر القروض في الاقتصادات العربية

يُعدّ مصدر القروض مؤشراً مهماً لمستوى الشمول المالي وكفاءة المؤسسات المالية الرسمية في اقتصاد ما، وتُظهر بيانات الشمول المالي في الجدول اللاحق نسبة البالغين المقترضين من مؤسسة مالية رسمية، مقابل الاقتراض غير الرسمي في الاقتصادات العربية؛ حيث إن الاقتراض من الأصدقاء والأقارب يمثل المصدر الأول للحصول على الائتمان للأفراد في الاقتصادات العربية، يليه الشركات والمؤسسات التجارية Retail Stores، ثم التمويل عبر مؤسسات مالية ومصرفية رسمية.

ومن اللافت أن في جميع الاقتصادات العربية باستثناء لبنان، افترض معظم البالغين من أفراد العائلة والأصدقاء، وهذا مؤشر على أوجه القصور في المؤسسات المالية الرسمية. وكانت نسبة الاقتراض من الأصدقاء أو العائلة الأعلى في العراق، وليبيا، ومصر، والأدنى في لبنان، والمغرب، والجزائر. أمّا الإقراض غير الرسمي الخاص فكان الأعلى في العراق، وال سعودية، وسوريا، والأدنى في الأردن، والجزائر، والسودان؛ في حين أن الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية كان الأعلى في الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والأردن، ولبنان، والكويت، والأدنى في المغرب، والعراق، والجزائر.

هذا وعلى مستوى القروض أو الائتمان المقدم من مؤسسات مالية ومصرفية رسمية، يمثل المصدر الأول للحصول على التمويل بالنسبة للأفراد فقط في لبنان.

جدول 9: نسبة الاقتراض بحسب مصدر التمويل في الاقتصادات العربية (2011 - 2017)

| العام/الأصدقاء | الإقراض غير الرسمي الخاص | | | المؤسسات المالية الرسمية | | | الاقتصاد | م |
|----------------|-----------------------------|------|------|--------------------------|------|------|-----------|----|
| | 2017 | 2014 | 2011 | 2017 | 2014 | 2011 | | |
| 31,0 | 17,4 | 26,1 | غ.م | 1,1 | 1,4 | 16,6 | الأردن | 1 |
| 25,7 | 28,5 | 23,5 | غ.م | 5,9 | 2,3 | 18,9 | الإمارات | 2 |
| 32,9 | 36,4 | 20,7 | غ.م | 13,3 | 11,2 | 16,8 | البحرين | 3 |
| 31,7 | 16,1 | غ.م | غ.م | 3,3 | غ.م | 8,5 | تونس | 4 |
| 18,6 | 13,2 | 24,8 | غ.م | 1,5 | 1,6 | 3,0 | الجزائر | 5 |
| غ.م | غ.م | 25,3 | غ.م | غ.م | 1,7 | غ.م | جزر القمر | 6 |
| غ.م | غ.م | 18,3 | غ.م | غ.م | 4,8 | غ.م | جيبوتي | 7 |
| 33,5 | 37,3 | 26,2 | غ.م | 18,3 | 10,4 | 11,2 | السعودية | 8 |
| غ.م | 38,0 | 47,4 | غ.م | 1,6 | 11,1 | غ.م | السودان | 9 |
| غ.م | غ.م | 20,1 | غ.م | غ.م | 16,9 | غ.م | سورية | 10 |
| غ.م | 40,7 | غ.م | غ.م | 9,3 | غ.م | غ.م | الصومال | 11 |
| 52,1 | 48,2 | 41,5 | غ.م | 19,8 | 8,5 | 2,8 | العراق | 12 |
| غ.م | غ.م | 33,1 | غ.م | غ.م | 6,6 | غ.م | عمان | 13 |
| 19,6 | 25,7 | 41,8 | غ.م | 8,5 | 7,5 | 5,2 | فلسطين | 14 |
| غ.م | غ.م | 30,6 | غ.م | غ.م | 8,9 | غ.م | قطر | 15 |
| 21,0 | 30,2 | 18,3 | غ.م | 12,0 | 2,5 | 16,5 | الكويت | 16 |
| 13,4 | 12,9 | 12,0 | غ.م | 4,4 | 2,2 | 16,6 | لبنان | 17 |
| 44,2 | غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | ليبيا | 18 |
| 38,0 | 21,5 | 25,3 | غ.م | 2,5 | 1,7 | 6,3 | مصر | 19 |
| 18,0 | غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | المغرب | 20 |
| 30,9 | 29,8 | 34,5 | غ.م | 5,1 | 10,9 | 7,5 | موريطانيا | 21 |
| غ.م | 51,7 | 45,5 | غ.م | 15,0 | 7,8 | غ.م | اليمن | 22 |

المصدر: World Bank, Global Financial Inclusion, Op. Cit.

3 - مؤشر التمويل الصغير في الاقتصادات العربية

لا يختلف الأمر بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، عن الأفراد في الوصول أو النّفاذ للتمويل والخدمات المالية في الاقتصادات العربية. فإحصاءات الشمول المالي تُظهر أن الجزء الأكبر من المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر في الاقتصادات العربية (MSMEs)⁽¹⁷⁾ لا يتوافر لها إمكانية الحصول على التمويل والخدمات المالية والمصرفية الأخرى.

ويبين الجدول اللاحق عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة الرسمية وغير الرسمية التي لا تحصل على خدمات مالية ومصرفية ومالية المقدّرة للفجوة التمويلية في مختلف المناطق. وعلى الرّغم من أن الفجوة التمويلية لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضخمة في الاقتصادات العربية؛ فإن البنوك ليست على استعداد لتمويلها نظراً للعقبات المختلفة التي تواجهها، بما في ذلك المخاطر العالية، وارتفاع تكاليف التشغيل، والأنظمة القانونية الضعيفة.

(17) MSMEs: Micro, Small, and Medium Enterprises.

جدول 10: فجوات تمويل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حسب المنطقة (2011)

| فجوة الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الرسمية (مليار دولار) | عدد المشروعات الرسمية غير المستفيدة (مليون) | إجمالي عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة الرسمية (مليون) | عدد المشروعات غير المستفيدة (مليون) | إجمالي عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة (مليون) | المنطقة |
|--|---|--|---|--|-------------------------------------|
| 180-150 | 8 | 12 | 92 | 188 | شرق آسيا والمحيط الهادئ |
| 190-150 | 2 | 3 | 10 | 20 | أوروبا وآسيا الوسطى |
| 250 - 210 | 2 | 3 | 27 | 52 | أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي |
| 320 - 260 | 1 | 2 | 10 | 21 | الاقتصادات العربية |
| 20-10 | 1 | 2 | 36 | 78 | جنوب آسيا |
| 90 - 70 | 3 | 4 | 22 | 40 | إفريقيا جنوب الصحراء |

المصدر: راجع:

Stein, Peer et al, Closing the Credit Gap for Formal and Informal Micro, Small, and Medium Enterprises, International Finance Corporation, Washington DC, 2013, pp. 8;15.

لقد احتلت الاقتصادات العربية في الفترة 2011 و 2014 بالنسبة للاقتئان المقدم من القطاع المالي، المرتبة الأخيرة بين مختلف المجموعات الإقليمية الأخرى بنسبة 39 % و 43 % (من الناتج المحلي الإجمالي) على التوالي، وفي عام 2016 بلغت النسبة 60 % من الناتج المحلي الإجمالي (قبل أمريكا اللاتينية وإفريقيا جنوب الصحراء)؛ ما يعكس الحاجة إلى توسيع نطاق الشمول المالي، وتقديم تمويل أكثر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ نظراً إلى دورها المهم في التنمية الاقتصادية وتوليد فرص العمل. ويعُد الشمول المالي والمصرفي في الاقتصادات العربية شرطاً أساسياً لمواجهة تحديات الفقر والبطالة.

جدول 11: الاتهان المحلي المقدم من القطاع المالي (نسبة مؤوية من الناتج المحلي الإجمالي)، حسب المنطقة

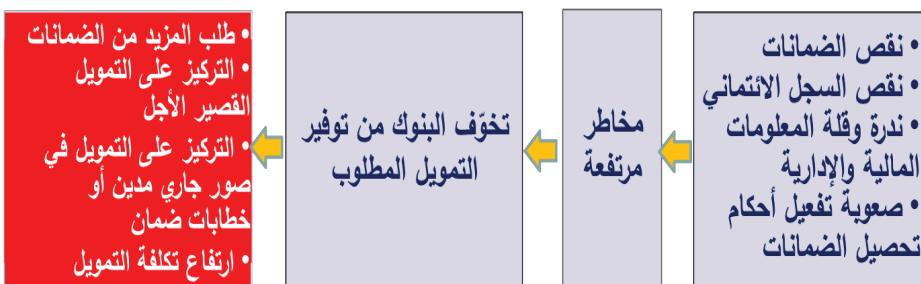
| المنطقة | 2011 | 2014 | 2016 |
|----------------------------------|--------|--------|--------|
| شرق آسيا والمحيط الهادئ | %130,0 | %138,4 | %148,2 |
| منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية | %138,8 | %141,9 | %144,8 |
| العالم | %116,1 | %122,2 | %129,0 |
| أوروبا وآسيا الوسطى | %102,6 | %95,4 | %94,5 |
| الاقتصادات العربية | %39,2 | %43,4 | %60,3 |
| أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي | %43,8 | %50,8 | %49,5 |
| إفريقيا جنوب الصحراء | %50,3 | %45,2 | %45,5 |

المصدر:

World Bank, World Development Indicators, See Web Site:
<http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=2&series=FS.AST.PRVT.GD.ZS&country=>

وتجدر الإشارة إلى أن أساس استراتيجيات الشمول المالي هو تنمية مستدامة لقطاع التمويل المتناهي الصغر. لذلك؛ فإن إمكانية الحصول على خدمات مالية رسمية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر، وتمويل المشروعات الجديدة، يمكن أن يساعد القطاعات غير المخدومة والفقيرة من السكان، وبخاصة في المناطق الريفية؛ الأمر الذي يعزّز تنمية اقتصادية شاملة، ويخفّف من حدّة الفوارق بين الأرياف والمدن، ويولّد فرص عمل منتجة للشباب العربي الذي تُقدر نسبة بطالته بنحو 29%.

شكل 2: التحديات الرئيسية التي تواجه المنشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية



المصدر: عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي، «واقع وسياسات تعزيز الشمول المالي للمنشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية: دور السلطات الإشرافية»، مؤتمر الشمول المالي للمنشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية: دور البنوك ومؤسسات الضمان، القاهرة، 11 مايو 2016، ص: 6.

ولا شكّ أن تحسين قدرة الشباب العربي على استخدام النظام المالي الرسمي ستعزّز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة، والاستثمار في التعليم، وتكميل عقار. لكن الجدول اللاحق يُظهر أن نسبة البالغين الذين اقترضوا لبدء أو إدارة أو توسيع مشروع، تبقى منخفضة في عدد من الاقتصادات العربية؛ لذلك يتطلّب من البنوك العربية التوسيع في تمويل المنشروعات المتوسطة والصغرى والمتناهية الصغر بهدف توسيع الشمول المالي والمصرفي.

جدول 12: نسبة البالغين الذين اقترضوا المال لغرض تجاري أو تعليمي أو عقاري في الاقتصادات العربية

| الاقتراض لغرض عقاري | | الاقتراض لغرض تعليمي | | الاقتراض لغرض تجاري | | الاقتصاد | م |
|---------------------|------|----------------------|------|---------------------|------|-----------|----|
| 2017 | 2014 | 2017 | 2014 | 2017 | 2014 | | |
| 14,2 | 14,9 | غ.م | 4,1 | 14,2 | 2,8 | الأردن | 1 |
| 18,0 | 16,4 | غ.م | 9,9 | 18,0 | 6,1 | الإمارات | 2 |
| 25,2 | 23,5 | غ.م | 14,1 | 25,2 | 9,8 | البحرين | 3 |
| 8,0 | 10,7 | غ.م | 4,8 | 8,0 | 4,6 | تونس | 4 |
| 4,7 | 3,9 | غ.م | 4,0 | 4,7 | 4,0 | الجزائر | 5 |
| غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | جزر القمر | 6 |
| غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | جيبوتي | 7 |
| 15,2 | 14,1 | غ.م | 7,3 | 15,2 | 5,6 | السعودية | 8 |
| غ.م | 2,4 | غ.م | 10,2 | غ.م | 6,7 | السودان | 9 |
| غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | سورية | 10 |
| غ.م | 2,4 | غ.م | 10,8 | غ.م | 13,9 | الصومال | 11 |
| 4,1 | 6,2 | غ.م | 10,8 | 4,1 | 9,9 | العراق | 12 |
| غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | عمان | 13 |
| 5,4 | 4,7 | غ.م | 5,9 | 5,4 | 2,4 | فلسطين | 14 |
| غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | قطر | 15 |
| 14,6 | 16,7 | غ.م | 8,9 | 14,6 | 6,7 | الكويت | 16 |
| 12,8 | 18,0 | غ.م | 3,4 | 12,8 | 5,9 | لبنان | 17 |
| 4,9 | غ.م | غ.م | غ.م | 4,9 | غ.م | ليبيا | 18 |
| 3,9 | 6,2 | غ.م | 9,2 | 3,9 | 2,4 | مصر | 19 |
| 2,8 | غ.م | غ.م | غ.م | 2,8 | غ.م | المغرب | 20 |
| 5,5 | 8,3 | غ.م | 8,4 | 5,5 | 8,2 | موريطانيا | 21 |
| غ.م | 0,6 | غ.م | 3,7 | غ.م | 3,9 | اليمن | 22 |

المصدر: World Bank, Global Financial Inclusion, Op. Cit.

4 - مؤشر التمويل العقاري في الاقتصادات العربية

يعتبر التمويل العقاري من أبرز الخدمات المالية المقدمة للأفراد، ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي المرتفع؛ نظراً لكون قطاع الإسكان والعقارات يُعتبر من أسرع القطاعات نمواً، كما أنه يُسهم بشكل رئيس في توليد الناتج المحلي في عدد من الاقتصادات العربية، إضافة إلى أن تسهيل الوصول لهذه الخدمات يُسهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي.

ورغم الأهمية المتزايدة لهذا القطاع إلا أن عدداً كبيراً من سكان الاقتصادات العربية لا يتمتع بفرصة النفاذ للتمويل العقاري الملائم؛ حيث إن مؤشرات الاقتصادات العربية في تمويل الإسكان مقتصرة على عدد قليل منها (البحرين، الإمارات، السعودية، الكويت، الأردن، لبنان) مقارنة باقتصادات أخرى (مثلاً هو الحال في الصومال والسودان واليمن) وفقاً لما تُظهره إحصاءات قاعدة بيانات الشمول المالي لدى البنك الدولي في الجدول السابق.

يتميز جانب الطلب على التمويل العقاري، بوجود عدد من المحفزات المهمة التي تدفع بمستويات الطلب على خدمات التمويل العقاري نحو الارتفاع في الاقتصادات العربية؛ وذلك بالنظر إلى التغيرات الديموغرافية كارتفاع معدلات النمو السكاني ونسبة شريحة السكان في سنّ الشباب إلى إجمالي السكان، وأتجاه متوسط عدد أفراد الأسرة نحو الانخفاض، والمحددات المتعلقة بمستويات التحضر والتمدن (نسبة سكان المدن الكبرى إلى إجمالي السكان)، وأتجاه السكان إلى تفضيل التملك العقاري، إضافة إلى محددات أخرى تتعلق ببيئة الاقتصاد الكلي المواتية لنمو أنشطة القطاع في بعض الاقتصادات العربية (ارتفاع مستويات دخل الفرد فيها وتراجع معدلات التضخم وأسعار الفائدة طويلة الأجل)⁽¹⁸⁾.

وتمثل أبرز التحديات التي تواجه هذا النوع من التمويل (جانب العرض)

(18) راجع: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الدائرة الاقتصادية والفنية، أبو ظبي، ع 32، 2012، ص: 230-233.

في إحجام المؤسسات المالية الرسمية عن إقراض محدودي الدّخل بسبب عدم امتلاكهم للضّمانات الكافية للحصول على التمويل، أو عدم مقدرتهم على السّداد المنتظم لأقساط القرض.

المطلب الثالث: الشمول المالي وخدمات الادخار والتأمين في الاقتصادات العربية

١ - مؤشر خدمات الادخار في الاقتصادات العربية

هناك تفاوتٌ في خدمات الادخار فيما بين الاقتصادات العربية؛ حيث تصل هذه النسبة (الأفراد البالغين المدّخرین في حسابات مالية ومصرفية رسمية خلال فترة 12 شهراً) أدنها لدى اليمن والعراق بنحو ١% فقط ولدى جيبوتي والصومال بنحو ٣%， فيما تتجاوز هذه النسبة ٢٥% لدى كل من الإمارات والبحرين وقطر والكويت. هذا، ووفقاً لهذه البيانات تتجاوز نسبة الأفراد المدّخرین في وسائل وقنوات أخرى بشكل كبير نسبة هؤلاء الأفراد المدّخرین في حسابات رسمية، لدى جميع الاقتصادات العربية؛ مما يشير إلى أن الادخار يحدث خارج القنوات الرسمية.

جدول 13: نسبة البالغين الذين قاموا بالادخار لدى مؤسسات مالية رسمية والذين ادخروا المال في الاقتصادات العربية 2017

| الاقتصاد | % | حسابات مالية ومصرفيّة رسمية | الادخار في حسابات مالية ومصرفيّة رسمية | ادخار نقدی خلال 12 شهراً الماضية |
|------------|----|-----------------------------|--|----------------------------------|
| الأردن | 1 | | 10,1 | 45,2 |
| الإمارات | 2 | | 28,7 | 56,8 |
| البحرين | 3 | | 30,7 | 54,9 |
| تونس | 4 | | 18,3 | 39,4 |
| الجزائر | 5 | | 11,4 | 38,7 |
| جزر القمر* | 6 | | 10,8 | 29,3 |
| جيبوتي* | 7 | | 3,4 | 16,2 |
| السعودية | 8 | | 14,3 | 44,2 |
| السودان** | 9 | | 7,5 | 41,3 |
| سوريا* | 10 | | 5,1 | 48,3 |
| الصومال** | 11 | | 2,8 | 37,2 |
| العراق | 12 | | 1,6 | 31,0 |
| عمان* | 13 | | 22,6 | 57,6 |
| فلسطين | 14 | | 6,0 | 26,9 |
| قطر* | 15 | | 25,4 | 56,3 |
| الكويت | 16 | | 26,6 | 47,1 |
| لبنان | 17 | | 21,2 | 51,8 |
| ليبيا | 18 | | 17,1 | 61,3 |
| مصر | 19 | | 6,2 | 30,6 |
| المغرب | 20 | | 6,3 | 21,4 |
| موريطانيا | 21 | | 9,1 | 41,7 |
| اليمن** | 22 | | 0,9 | 20,6 |

المصدر: World Bank, Global Financial Inclusion, Op. Cit.

* بيانات 2011، **بيانات 2014

2 - مؤشر خدمات التأمين في الاقتصادات العربية

إن البيانات العالمية حول الوصول إلى الخدمات التأمينية محدودة حاليًا، لأن الموضوع لا يغطيه مسح Findex (البنك الدولي)، وعادة ما لا يتم الإبلاغ عن البيانات في مسح FAS⁽¹⁹⁾ (صندوق النقد الدولي). ويرجع ذلك إلى محدودية مشاركة البنوك المركزية؛ حيث إن خدمات التأمين في معظم البلدان تخضع لإشراف وزارات المالية أو وزارات الاقتصاد أو الهيئات التنظيمية غير المصرفية. وعلى الرغم من عدم توافر إحصاءات الشمول المالي حول هذا الموضوع؛ فقد كشف عدد من الدراسات⁽²⁰⁾ وجود شمول محدود لخدمات التأمين في الاقتصادات العربية، لاسيما بالنسبة للسكان ذوي الدخل المنخفض.

المطلب الرابع: تقييم فجوة الشمولية المالية والمصرفية في الاقتصادات العربية

1 - حجم الفجوة بين العرض والطلب على الخدمات المالية

لقد أظهرت معظم مؤشرات الشمول المالي أن الاقتصادات العربية كُلّ على حدة متباوقة فيما بينها، كما تختل كمجموعة مرتبة أدنى بين المناطق والمجموعات الإقليمية الأخرى؛ حيث لا يتوافر لنسبة كبيرة من سكان الاقتصادات العربية البالغين وللمشروعات الصغيرة والمتوسطة فرص الوصول واستخدام الخدمات المالية والمصرفية الرسمية.

وتعكس نتائج التحليل للبيانات المتاحة من المؤشر العالمي لتعزيز الخدمات المالية أن انخفاض الشمول المالي في الاقتصادات العربية يشير إلى طلب كبير غير ملبي على الخدمات المالية والمصرفية، وتوضح أن كثيراً من لا يملكون حسابات مصرفية أفراد ناشطون اقتصادياً، وذلك بالنظر إلى اقتراضهم الأموال بشكل

(19) FAS: Financial Access Survey.

(20) راجع: بربه، محمد يسر، توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، 2012، ص: 17-19؛ CGAP and AMF, Op. Cit., p. 5.

غير رسمي، وادّخارهم الأموال بشكل يفوق كثيراً نسبة الأفراد الذين لديهم حسابات ادخار في مؤسسات رسمية. بالإضافة إلى ذلك، فإن امتلاك الأفراد لحسابات في مؤسسات مالية، لا يعني بالضرورة توافر أو حصول هؤلاء الأفراد على الخدمات المالية المختلفة مثل: خدمات الادخار أو التمويل وخدمات الدفع وخدمات التأمين. فقد تكون تلك الحسابات غير نشطة (راكدة) Dormant أو أنها لا تتيح لأصحابها إمكانية الحصول على خدمات مالية مختلفة.

ويبدو أن ذلك راجع إلى أن جانب العرض وانخفاض مستوى الخدمات المالية سواء على صعيد ملكية الحسابات أو على الصعيد الائتماني، قد لا يتوازن مع احتياجات المستخدمين، كما يمكن أن يكون بسبب ضعف البنية التحتية.

كشفت بيانات الشمول المالي والمصرف في أن نسبة من ادّخرموا أيّ أموال بغرض البدء أو توسيع مشروع قائم في كُلّ من تونس والجزائر والسودان والسعودية والصومال والعراق ولibia ومصر والمغرب وموريتانيا؛ تتجاوز نسبة من اقترض منهم بغرض إنشاء مشروع أو توسيعه؛ ما يعكس فجوة في عدد الراغبين في بدء هذه المشروعات والقادرين على الحصول على التمويل للبدء فيها. ويصل هذا الفرق بين نسبة الادخار ونسبة الاقتراض، أقصاه بين الاقتصادات العربية لدى Libiya 24,1 %، ذلك أن نسبة الادخار لبدء/ توسيع مشروع في Libya تبلغ 29 %، فيما تصل فيها نسبة الاقتراض للغرض ذاته إلى 4,9 %. كما يُظهر الجدول اللاحق أن الأفراد الأعلى دخلاً (60 % من السكان) يقرضون لأغراض استثمارية أكثر من الأفراد الأقل دخلاً (40 % من السكان) في أغلب الاقتصادات العربية.

جدول 14: نسبة البالغين الذين قاموا بالادخار واقتراض المال لبدء أو توسيع مشروع قائم في الاقتصادات العربية 2017

| الاقتصاد | ادخار بغرض إنشاء/ توسيع مشروع | اقتراض بغرض إنشاء/ توسيع مشروع | اقتراض بغرض إنشاء/ توسيع مشروع | اقتراض أغنى بغرض إنشاء/ توسيع مشروع | م |
|-----------|-------------------------------|--------------------------------|--------------------------------|-------------------------------------|----|
| الأردن | 7,4 | 14,2 | 14,5 | 14,0 | 1 |
| الإمارات | 16,8 | 18,0 | 10,5 | 23,1 | 2 |
| البحرين | 16,3 | 24,2 | 24,0 | 26,0 | 3 |
| تونس | 11,0 | 8,0 | 3,6 | 10,9 | 4 |
| الجزائر | 13,8 | 4,7 | 3,0 | 5,8 | 5 |
| جزر القمر | غ. م | غ. م | غ. م | غ. م | 6 |
| جيبوتي | غ. م | غ. م | غ. م | غ. م | 7 |
| السعودية | 16,1 | 15,2 | 12,0 | 17,3 | 8 |
| السودان* | 13,0 | 6,7 | 4,0 | 8,6 | 9 |
| سورية | غ. م | غ. م | غ. م | غ. م | 10 |
| الصومال* | 15,2 | 13,9 | 16,3 | 12,4 | 11 |
| العراق | 11,2 | 4,1 | 1,3 | 6,0 | 12 |
| عمان | غ. م | غ. م | غ. م | غ. م | 13 |
| فلسطين | 3,2 | 5,4 | 4,7 | 5,9 | 14 |
| قطر | غ. م | غ. م | غ. م | غ. م | 15 |
| الكويت | 10,1 | 14,6 | 8,9 | 18,3 | 16 |
| لبنان | 8,8 | 12,8 | 10,8 | 14,2 | 17 |
| ليبيا | 29,0 | 4,9 | 5,4 | 4,6 | 18 |
| مصر | 4,5 | 3,9 | 4,0 | 3,8 | 19 |
| المغرب | 3,2 | 2,8 | 1,9 | 3,5 | 20 |
| موريطانيا | 17,6 | 5,5 | 2,9 | 7,2 | 21 |
| اليمن* | 3,6 | 3,9 | 4,1 | 3,8 | 22 |

المصدر: World Bank, Global Financial Inclusion, Op. Cit.

*بيانات 2014

لقد توصلت إحدى الدراسات التطبيقية⁽²¹⁾ إلى أن مقدمي الخدمات المالية أمامهم فرصة لتلبية طلبٍ كبير في الاقتصادات العربية التي تعيش فيها الأسر الأقل دخلاً حياة مالية نشطة، من توفير، واقراض، وإقراض الآخرين، وتحويل للأموال، ولكن القليل منها فقط يستخدم الخدمات المالية والمصرفية الرسمية. ففي حين أن الطلب موجود، يبقى العرض محدوداً و/أو غير مناسب؛ وذلك استناداً للاعتبارات التالية:

- في بعض الاقتصادات العربية، تُعتبر الشبكات البريدية المزود الرئيسي لخدمات الادخار والمدفوعات، لاسيما بسبب انتشارها الجغرافي الواسع النطاق؛ ولكنها لا تملك أنشطة إقراض؛
- تُعتبر مؤسسات التمويل الأصغر، والبنوك، والمؤسسات المالية غير المصرفية، والمؤسسات غير الحكومية NGOs⁽²²⁾ هي الجهات الرئيسة التي تقدم القروض إلى الأسر ذات الدخل المنخفض والمشروعات الصغيرة. وفي بعض الاقتصادات العربية، تدرج مؤسسات التمويل الأصغر في نطاق إشراف البنك المركزي، ويمكن الإبلاغ عن بياناتها إلى مسح إمكانية الحصول على التمويل IMF-FAS، على الرغم من أن بيانات جانب العرض لهذا القطاع محدودة؛
- لا تزال المشاركة المباشرة للبنوك التجارية نادرة، كما هو الحال على المستوى العالمي. وفي بعض الاقتصادات العربية، تُعتبر البنوك الحكومية موّرداً مهمّاً للخدمات المالية للأسر ذات الدخل المنخفض والمشروعات الصغيرة.

لقد بيّنت المؤشرات الأساسية لقياس الشمول المالي في الاقتصادات العربية في جانبي الوصول والاستخدام للممتلكات المالية وجود فجوة كبيرة بين الوصول للممتلكات واستخدامها؛ حيث لم تتجاوز نسبة البالغين الذين يملكون حسابات

(21) CGAP and AMF, Op. Cit., p. 12.

(22) NGOs: Non-Governmental Organizations.

إيداع مصرفيه 37% في الفترة 2011 و 2017، بينما لم تتجاوز نسبة الذين يمتلكون حسابات تسهيلات مصرفيه 4% خلال الفترة نفسها، ويمكن عزوّ سبب وجود هذه الفجوة الكبيرة إلى مجموعة من العوامل الرئيسة بخلاف الأمور السياسية والاقتصادية؛ فإن تدني مستويات الوعي والثقافة المالية وعدم ملاءمة المنتجات والخدمات المعروضة لاحتياجات المجتمع وارتفاع أسعارها، وعدم توافر بيئة مناسبة من الشفافية والإفصاح عن شروط وأحكام المنتجات ومبادئ لحماية حقوق مستهلكي هذه المنتجات، كل ذلك يعتبر أسباباً جوهرياً لوجود فجوة واضحة في جانبي العرض والطلب على المنتجات المالية والمصرفيه.

جدول 15: نسبة السكان البالغين في الاقتصادات العربية المتوافرة لهم حسابات مصرفيه وتسهيلات ائتمانية

| المؤشر | 2011 | 2014 | 2017 |
|------------------|------|------|------|
| حسابات مصرفيه | %22 | %30 | %37 |
| تسهيلات ائتمانية | %3 | %4 | %3 |

المصدر: من إعداد الباحث

2 - سـَـ الفجوة بين العرض والطلب على الخدمات المالية

لا تزال هناك العديد من الفرص المتاحة التي يمكنها أن تُسهم في تحسين وصول الخدمات المالية لعدد أكبر من الأفراد والمشروعات في الاقتصادات العربية من خلال تعزيز الشمول المالي بجانبيه⁽²³⁾:

- جانب عرض الخدمات المالية: يتم تعزيزه من خلال التوسيع في الخدمات المالية المبتكرة، وجدب المزيد من التحويلات المالية التي تُسهم في تعزيز الشمول المالي؟

(23) راجع: حليل، أحد فؤاد، آليات الشمول المالي: نحو الوصول للخدمات المالية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، عمان، 2015، ع3، ص: 9-10.

- جانب الطلب على الخدمات المالية: يتم تعزيزه من خلال تبني استراتيجيات وطنية للتنقيف المالي، بما يحقق معالجة قضية نقص المعلومات وتذليل العديد من الصعوبات المرتبطة على هذا النقص - وخاصة فيما يتعلق بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة - وما له من أثر إيجابي في دمج القطاع غير الرسمي ضمن القطاع الرسمي وتيسير الحصول على التمويل المطلوب.

جدول 16: تطوير استراتيجيات وطنية للشمول المالي والمصرفي في الاقتصادات العربية

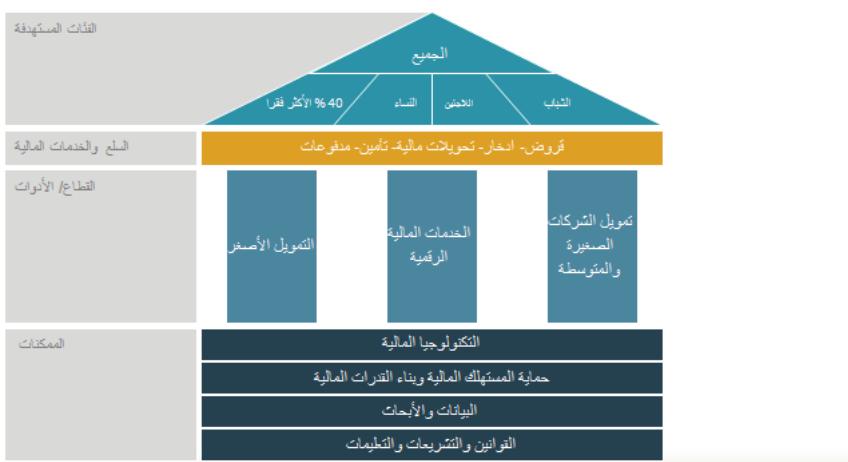
| الاقتصاد | مدى توافر استراتيجية وطنية أو خطة لتعزيز الشمول المالي والمصرفي |
|-----------|---|
| الأردن | تم تشكيل لجنة لإعداد وتطبيق استراتيجية وطنية للشمول المالي والمصرفي. |
| تونس | يتم الإعداد حالياً لوضع استراتيجية وطنية للشمول المالي والمصرفي. |
| السودان | يجري العمل على تطوير استراتيجية للشمول المالي والمصرفي. |
| فلسطين | يجري إعداد استراتيجية الوطنية للتنقيف المالي. |
| الكويت | تتوفر خطط لتعزيز الشمول المالي لدى عدة جهات، ومنها ما تضمنته تعليمات دليل حماية العملاء الصادر من بنك الكويت المركزي نحو أهمية وضع برامج سنوية لتحقيق أهداف الشمول المالي والمصرفي. |
| لبنان | إطلاق استراتيجية مصر لبنان للشمول المالي والمصرفي؛ والتي تتضمن جانباً متخصصاً بالشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. |
| مصر | يجري إعداد استراتيجية الوطنية للتنقيف المالي. |
| المغرب | تتوفر استراتيجية للتنمية المتكاملة للقطاع المالي الوطني. |
| موريطانيا | تتوفر استراتيجية للشمول المالي والمصرفي. |

المصدر: صندوق النقد العربي، «بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية: الوضع الراهن والتحديات»، الدائرة الاقتصادية والفنية، أبو ظبي، 2017، ص: 29.

ويتطلب سدّ فجوة الشمول المالي في الاقتصادات العربية تضافر العديد من الجهود على مستوى الدولة ومؤسساتها المختلفة من خلال تبني استراتيجيات متكاملة وفاعلة للشمول المالي ودعم عملية التثقيف والتعليم المالي، مع تهيئة البيئة المواتية لضمان حقوق مستهلكي الخدمات المالية بوضع الضوابط الالزمة لحماية المستهلك المالي؛ بما يُسهم في تحسين فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية بهدف تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي والإسهام في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر.

ولما كانت البنوك المركزية العربية تستهدف الحفاظ على الاستقرار المالي بتعزيز أهداف الشمول المالي؛ فإن نتائج تطبيق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي⁽²⁴⁾ ستؤدي إلى الحفاظ على توازن معقول في جانبي الأصول والخصوم للمؤسسات المالية والمصرفية.

شكل 3: الإطار العام للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في الاقتصادات العربية



المصدر: البنك المركزي الأردني، «وثيقة الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2018-2020»، 2017، ص: 9.

(24) قد تستغرق عملية بناء وتطبيق الاستراتيجية حوالي 10 سنوات، منها ستين لبناء الاستراتيجية، و5 سنوات لتنفيذ الاستراتيجية على القطاعات المالية الواقعة تحت إشراف البنك المركزي وهيئة السوق المالية، ويليها 3 سنوات لتطبيقها على كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى. وعلىه فإن قياس أثر الاستراتيجية يحتاج إلى 10 سنوات من لحظة بنائها إلى تطبيقها على كافة القطاعات الاقتصادية.

المبحث الثالث: دور البنوك المركزية العربية في تعزيز الشمول المالي والمصرفي

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الدور التقليدي للبنوك المركزية العربية

يتمثل الدور التقليدي الرئيس الذي يقوم به البنك المركزي في غالبية الاقتصادات، في العمل على إرساء سياسة نقدية سليمة ذات فاعلية عالية في تحقيق الاستقرار النقدي الداخلي، واستقرار المستوى العام للأسعار، إلى جانب الاستقرار الخارجي المتمثل في استقرار سعر الصرف، ويتركز الدور الرقابي للبنوك المركزية حول توفير البيئة المصرفية المناسبة، وضمان سلامة الأوضاع المصرفية⁽²⁵⁾.

وتنصّ معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية على أن الهدف الأول للرقابة المصرفية هو تعزيز أمن وسلامة البنوك والنظام المالي. وإذا أُسندت للسلطة الرقابية المصرفية مسؤوليات أوسع؛ فإنها ستكون تابعة للهدف الأولي ولا تتعارض معه؛ حيث يمكن أن يُسند إلى السلطة الرقابية المصرفية في بعض الاقتصادات مسؤوليات: حماية المودعين، الاستقرار المالي، حماية العملاء، الشمول المالي⁽²⁶⁾.

وبعد مسح كافة أهداف البنك المركزي العربي، يتضح أن أغلبها يرتبط بالاستقرار السعري والمالي، وإصدار العملة، واستقرارها، وبناء السياسة النقدية، والمسؤولية عن سياسة الائتمان، مع إشارات قليلة للربط مع النمو، والاقتصاد الكلي، ولا يظهر «الشمول المالي» فيها. على النحو الذي يُبرزه الجدول التالي:

(25) الشاذلي، أحد شقيق، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنك المركزي في تحقيقه، صندوق النقد العربي، 2014، ص: 49.

(26) Basel Committee on Banking Supervision, Core Principles for Effective Banking Supervision, Bank for International Settlements (BIS), September 2012, pp. 4 - 5 ; 21.

جدول 17: أهداف البنوك المركزية العربية

| م | البنك المركزي العربي | الأهداف |
|----|----------------------|--|
| 1 | الأردن | إصدار وتنظيم العملة، الحفاظ على الاستقرار النقدي، ضمان قابلية تحويل العملة، إدارةاحتياطات البنك، تعزيز سلامة الجهاز المصرفي، تقوية المراكز المالية، إدارة نظام المدفوعات الوطنية، إدارة الاحتياطي، بيئة مصرفة ملائمة للادخار والاستثمار (قانون البنك المركزي الصادر عام 1959) |
| 2 | الإمارات | إصدار النقد، ثبيت النقد، توجيه سياسة الائتمان لأغراض اقتصادية وتحقيق نمو متوازن، تنظيم الهيئة المصرفية، مصرف الحكومة، تقديم المشورة المالية والتقنية للحكومة، الاحتفاظ بالاحتياطي، بنك للبنوك العاملة بالدولة، الوكيل المالي للحكومة لدى صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الأخرى (قانون رقم 10 الأحادي لعام 1980) |
| 3 | البحرين | رسم وتنفيذ السياسة النقدية الائتمانية وتقديم خدمات مالية للحكومة والقطاع المالي، تطوير القطاع المالي، حماية المودعين وتعزيز المركز المالي، إصدار العملة، ومنح التراخيص المصرفية (قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية لعام 2006) |
| 4 | تونس | إدارة السياسة النقدية، مراقبة التداول النقدي وإدارة ظن الدفع، الرقابة على مؤسسات القرض، الحفاظ على استقرار الجهاز المالي وسلامته (قانون البنك المركزي التونسي عدد 90 لعام 1958 المعديل بالقانون عدد 26 لعام 2006، والقانون عدد 69 لعام 2007) |
| 5 | الجزائر | الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، ضبط التداول النقدي، مراقبة توزيع القروض، إدارة الالتزامات المالية تجاه الخارج، ضبط سوق الصرف، سلامة النظام المصرفي (القانون 10/90 المعديل بالأمر رقم 11/03 لعام 2003) |
| 6 | جزر القمر | تحديد وتنفيذ السياسة النقدية، ضمان استقرار العملة، الإشراف والرقابة على الأنشطة المصرفية والمالية، دعم السياسة الاقتصادية للحكومة (قانون البنك المركزي الصادر عام 2010) |
| 7 | جيبوتي | ضمان استقرار العملة الوطنية، وضمان حسن أداء النظام المصرفي والمالي (القانون رقم 118/6L/11/AN) |
| 8 | السعودية | بنك الحكومة، سكّ وإصدار العملة والمحافظة على قيمتها، إدارة الاحتياطي، إدارة السياسة النقدية واستقرار الأسعار وسعر الصرف، تشجيع نمو القطاع المالي، مراقبة البنك وأجهزة الوساطة المالية (قانون إنشاء مؤسسة النقد العربي السعودي عام 1952) |
| 9 | السودان | إصدار العملة وتنظيمها والإشراف عليها، إصدار السياسة النقدية والتكميلية بالتنسيق مع وزير المالية بما يحقق أهداف الاقتصاد الوطني، تنظيم العمل المصرفي لصالح الاقتصاد الوطني، الاستقرار الاقتصادي واستقرار سعر الصرف، بنك للحكومة ومستشار مالي لها، الإشراف على النظام المصرفي وفقاً لشرعية الإسلامية (قانون بنك السودان لعام 2002) |
| 10 | سورية | العمل على استقرار ودمج وزيادة كفاءة نظم المدفوعات المالية لتقرير الأداء الاقتصادي الكلي للأمثل (قانون التأسيس عام 1953) |
| 11 | الصومال | الاستقرار النقدي، المحافظة على القيمة الخارجية والداخلية للشلن الصومالي، تعزيز الائتمان بهدف تحقيق نمو متوازن، والإسهام في الحدود المسماحة للبنك، في السياسات المالية والاقتصادية للبلد (القانون رقم 6 لعام 1968) |
| 12 | العراق | المحافظة على استقرار الأسعار، تنفيذ السياسة النقدية، إدارة الاحتياطي، إصدار وإدارة العملة، تنظيم القطاع المصرفي (القانون الصادر في 6 مارس 2004) |

| البنك المركزي العربي | م | الأهداف |
|----------------------|----|--|
| عمان | 13 | إصدار العملة، والحفاظ على القيمة المحلية والدولية للعملة، والإشراف على البنوك بنك الحكومة ومستشارها في الشؤون الاقتصادية المحلية والدولية (قانون البنك المركزي الصادر في 2014) |
| فلسطين | 14 | ممارسة سلطة إصدار النقد والمشاركات، تنظيم الأنشطة المصرفية والإشراف عليها، إعداد ونشر ميزان المدفوعات، توفير سيولة للبنوك وفق القانون، السياسة النقدية، تقديم المشورة المالية والاقتصادية للسلطة، الوكيل المالي للسلطة داخل وخارج فلسطين، المحافظة على جهاز مصرفي فعال، تنظيم الاتهاب اللازم للنمو الاقتصادي، العمل كبنك للبنوك المرخصة ومراقبتها، تنظيم أنشطة الوساطة المالية، القيام بأي أعمال أخرى يُعهد بها سلطة النقد (القانون رقم 2 عام 1997) |
| قطر | 15 | المحافظة على قيمة العملة والاستقرار النقدي، جهة مالية تظميمية ورقابة إشرافية عليها، إيجاد قطاع خدمات مالية تتصف بالشفافية والاستقرار والحكومة، تعزيز الثقة بالدولة كمركز مالي، ضمان تطوير قطاع الخدمات المصرفية بما يواكب أهداف التنمية الشاملة، استقرار قيمة العملة، واستقرار الأسعار، والاستقرار المالي والمصرفي (القانون رقم 13 لعام 2012) |
| الكويت | 16 | إصدار العملة، تأمين ثبات النقد الكويتي، توجيه سياسات الاتهاب للأغراض الاقتصادية و الاجتماعية وزيادة الدخل، مراقبة الجهاز المصرفي، بنك الحكومة، المشورة المالية للحكومة (قانون رقم 32 لعام 1969) |
| لبنان | 17 | المحافظة على الاستقرار النقدي الاقتصادي، المحافظة على سلامية النظام المصرفي، تطوير الأسواق المالية، تطوير وتنمية نظم المدفوعات، تنمية وتطوير نظم التحويلات، تنمية وتطوير نظم التسويات (القانون رقم 13513 لعام 1963) |
| ليبيا | 18 | إصدار النقد والمحافظة على استقراره داخلياً وخارجياً، إدارة الاحتياجات، تنظيم السياسة النقدية، تنظيم السياسة الاتهابية في ظل السياسة العامة للدولة، تحقيق أهداف استقرار الأسعار وسلامة النظام المصرفي، إدارة السيولة النقدية، تنظيم الصرف الأجنبي، تقديم المشورة للدولة في السياسة الاقتصادية (القانون رقم 1 لعام 2005 المعديل بالقانون رقم 46 لعام 2012) |
| مصر | 19 | تحقيق استقرار الأسعار وضمان سلامية الجهاز المصرفي، صياغة وتنفيذ السياسة النقدية والاستثمارية، إصدار النقد، الرقابة المصرفية، إدارة الاحتياطي، تنظيم سوق الصرف الأجنبي، الإشراف على ميزان المدفوعات، حصر ومتتابعة المدوبوية الخارجية للحكومة والقطاع الخاص (القانون رقم 88 لعام 2003) |
| المغرب | 20 | إصدار العملة، السياسة النقدية واستقرار الأسعار، استقرار العملة والقابلية للتحويل، نشر الإحصاءات المرتبطة بالعملة والاتهاب، توفير احتياطي الصرف العمومي، ضمان عمل النظام المصرفي والإشراف عليه، مراقبة وسلامة نظم الأداء وسلامة المعايير (القانون رقم 76.03 لعام 2005) |
| موريطانيا | 21 | المحافظة على استقرار الأسعار، وعدم الإخلال بهدف استقرار الأسعار، واستقرار النظام المالي، والإسهام في تنفيذ السياسات الاقتصادية العامة المحددة من قبل الحكومة (القانون رقم 004/2007) |
| اليمن | 22 | تحقيق استقرار الأسعار، رسم السياسة النقدية، تحديد وإدارة سعر الصرف، التّرخيص للبنوك والمؤسسات المالية، حيازة وإدارة الاحتياطي للدولة، تبسيط إجراءات نظم الدفع، مستشار مالي للحكومة، اتباع النظم المحاسبية المصرية (القانون رقم 14 لعام 2000) |

المصدر: راجع: الواقع الإلكتروني للبنوك المركزية في الدول العربية؛ الكواز، أحمد، «التمويل الشامل»، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ع 129، سبتمبر 2016، ص: 14.

المطلب الثاني: الدور الجديد للبنوك المركزية العربية

من الواضح أن البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية معنية بصورة كبيرة و مباشرة في قيادة الجهود الوطنية لتحسين الشمول المالي في الاقتصادات العربية⁽²⁷⁾؛ حيث يرتبط ذلك بمسؤولياتها كجهات إشرافية ورقابية على جزء كبير من مكونات القطاع المالي والمصرفي⁽²⁸⁾، كما يرتبط بدورها كطرف مشارك في النظام المالي ومسؤولياتها الرئيسية في التنسيق مع السلطات الإشرافية الأخرى في رسم وإدارة سياسات القطاع المالي على المستوى المحلي والدولي.

1 - دور البنوك المركزية كسلطة إشرافية ورقابية

ترتكز الجهود الإشرافية والرقابية للبنوك المركزية على حماية النظام المالي والمصرفي ككل، والتأكد باستمرار من قدرة المؤسسات المالية والمصرفية على الوفاء بالتزاماتها تجاه عملائها. ومن شأن إضافة بُعد أو مسؤولية جديدة لهذه الجهود ترتبط بتحسين الشمول المالي، أن يضيف متغيرات جديدة يتبعُن التعامل معها. مثل: التعامل مع مقدمين جُدد أو مختلفين للخدمات المالية والمصرفية، وأدوات ومنتجات وقنوات جديدة لتقديم هذه الخدمات، وأنماط جديدة من المعاملين. إن للبنوك المركزية وظائف متعددة بصفتها سلطات تنظيمية ورقابية وإشرافية على القطاع المالي والمصرفي، يمكن من خلالها أن تؤثّر في تعزيز الشمول المالي، ومن هذه الوظائف والمسؤوليات ما يلي:

- توفير البيئة القانونية للإسراع من وتيرة الوصول للخدمات المالية؛
- العمل على تشجيع إنشاء وتطوير قنوات بديلة للخدمات المالية التقليدية؛
- تطوير وتفعيل أنظمة مكافحة غسل الأموال؛

(27) راجع: مصطفى، سراج الدين عثمان، دور البنك المركبة والاتحادات البنكية في تحسين الشمول المالي، في منتدى الشمول المالي: التوجه الاستراتيجي للاستقرار المالي والاجتماعي، الخطر، 24-23 فبراير 2015؛ برني، مراجع سابق، ص: 55-46.

(28) يتكون القطاع المالي من ثلاثة مكونات رئيسية هي: المؤسسات (البنوك وشركات التأمين وشركات الأوراق المالية والمؤسسات المالية غير المصرفية)، والأسواق المالية (أسواق الأسهم والسندات، وأسواق النقد)، والبيئة التحتية (الأطر القانونية والتنظيمية والرقابية، ونظم المدفوعات والتسوية والمقاصة، ونظم المحاسبة).

- متابعة تحسين البنية التحتية المالية؛
 - توفير حماية المستهلك والمعاملين في الخدمات المصرفية؛
 - تحفيز القطاع المالي على نشر الثقافة المالية.

٢ - دور البنوك المركزية كمنسق لسياسات القطاع المالي

أصبحت العديد من البنوك المركزية في العالم تؤدي دوراً قيادياً في استراتيجيات الشمول المالي؛ من خلال جمع البيانات والإحصاءات وتقديم التحليلات المتعلقة بتطور مؤشرات الوصول للتمويل والخدمات المالية، سواء البيانات المتعلقة بجانب العرض (انتشار المؤسسات المالية وتوافر خدماتها) أو المتعلقة بجانب الطلب (احتياجات ونوعية الخدمات المطلوبة من الأفراد والشركات). كما أصبحت هذه البنوك تمارس دوراً قيادياً في التنسيق مع السلطات الإشرافية والأطراف الأخرى (وزارة المالية، هيئة السوق المالية، شركات الاتصالات، شركات الهاتف المحمول) بشأن السياسات والإجراءات المتّخذة.

3 - دور البنوك المركزية كطرف مشارك في الجهود الدولية والإقليمية

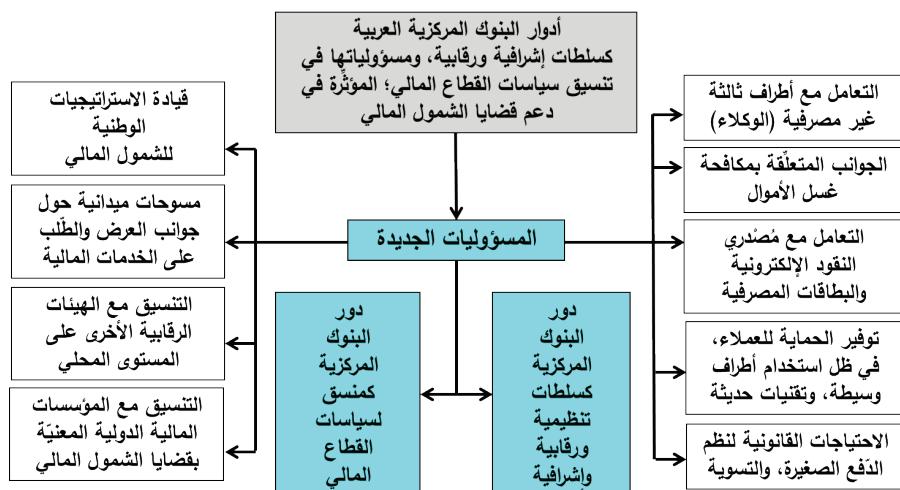
تنسق البنوك المركزية مع المؤسسات الإقليمية والهيئات الدولية⁽²⁹⁾ المعنية بقضايا الشمول المالي؛ غير أن حضور ومشاركة الاقتصادات العربية لا يزال ضعيفاً في التجمعّمات الدوليّة المعنية بتحسين مستويات الشمول المالي والمصرفي. وسيساعد تعزيز تواجد السلطات والمؤسسات العربية في هذه التجمعّمات، من الإلّافة من تجارة وخبرات الآخرين في هذا الشأن، إلى جانب ما قد يوفره ذلك من فرصة للحصول على الدّعم الفني على صعيد تصميم خطط واستراتيجية تعزيز الشمول المالي والمصرفي.

ولتعزيز عملية تطوير وبناء استراتيجية وطنية فعالة؛ فإن الأمر يستدعي إنشاء

(29) هذه المؤسسات الدولية هي على ارتباط وثيق بالبنوك المركزية، مثل: مجلس الاستقرار المالي (FSB)، لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS)، لجنة المدفوعات والبيئة التحتية للسوق (CPMI)، مجموعة العمل المالي المكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (FATF)، الجمعية التولية لضامني الودائع (IOSCO).

شراكات وعلاقات تعاون مع المؤسسات المالية الدولية التي تعمل في مجال تعزيز الشمول المالي والمصرفي، مثل: مؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي AFI، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ، والشبكة الدولية للتشغيف المالي INFE التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP التابعة للبنك الدولي WB، وصندوق النقد الدولي IMF وغيرها من المؤسسات الدولية ذات العلاقة والتي يمكن الإفاده من خبراتها في مجال بناء الاستراتيجية الوطنية.

شكل 4: ملامح التوجهات الحديثة لدور البنك المركزي العربي في ضوء متطلبات الشمول المالي



المصدر: من إعداد الباحث

بناءً على ما سبق؛ فقد أقدمت العديد من البنوك المركزية في العالم على إنشاء إدارات داخلها تُعنى بقضايا الشمول المالي والمصرفي. وهناك من يرى بأنه «لا يمكن القول أن موضوعات الشمول المالي، هي موضوعات جديدة على صانعي السياسات الاقتصادية والمالية في الدول العربية». فقد اهتمَّت العديد من الدول العربية بهذه

القضايا؛ إلا أنها لم تكن تحظى بالأولوية الّازمة من جهة، وغالباً ما كان يُنظر إليها على أنها جوانب اجتماعية مكمّلة من جهة أخرى. كما أن هذه الجهود كانت في أحوال كثيرة، جهود غير متّسقة تفتقر إلى وجود إستراتيجية أو برامج شاملة. وقد انعكس ذلك في تدّي مؤشرات الشمول المالي للدول العربية كمجموعة، بالمقارنة مع المجموعات الإقليمية الأخرى للدول النامية والاقتصادات الناشئة⁽³⁰⁾.

- 4 - دور البنوك المركزية في قيادة الإستراتيجيات الوطنية للشمول المالي والمصرفي
- الحقيقة أن إضافة بُعد الشمول المالي والمصرفي إلى مسؤوليات واهتمامات البنك المركزية العربية يستدعي تغييرات ومخاطر يتغيّر التحوّط لها؛ وذلك من خلال ما يلي⁽³¹⁾ :
- وضع قواعد وأنظمة قانونية هدفها تيسير إجراءات المعاملات المصرفية بكافية أشكالها، وتذليل العقبات على جانبي العرض والطلب لضمان وصول الخدمات المالية إلى مستخدميها؛
 - العمل على تقوين القنوات غير الرسمية وإخضاعها لرقابة وإشراف البنك المركزية؛
 - العمل على تشجيع إنشاء وتطوير قنوات إضافية للخدمات المالية التقليدية؛ وذلك باستخدام التكنولوجيات الحديثة؛
 - تحسين البنية التحتية المالية المساندة من خلال إنشاء نظم المعلومات الائتمانية، وتطوير نظم الدفع والتسوية والوساطة المالية؛
 - تحفيز القطاع المالي والمصرفي على تعزيز التوعية ونشر الثقافة المالية والمصرفية؛
 - إنشاء إدارات أو مجموعات عمل داخل البنك المركزية تُعنى بقضايا الشمول المالي والمصرفي؛

(30) بريني، مرجع سابق، ص: 56.

(31) صندوق النقد العربي، نشرة تعرّيفية حول مفاهيم الشمول المالي، مرجع سابق، ص: 2.

- الإفادة من المبادئ والإرشادات الصادرة عن السلطات الإشرافية والمؤسسات الدولية المعنية بقضايا الشمول المالي والمصرفي.

كما يتعين أن تهتم البنوك المركزية العربية بوضع استراتيجية للشمول المالي؛ حيث قامت العديد من الاقتصادات بإدراج الشمول المالي كهدف من أهداف استراتيجيةيتها الوطنية. وقد شكلت هذه التطورات تحديات كبيرة للجهات الرقابية المالية تمثلت في النظر في كيفية المواءمة بين الشمول المالي Financial Inclusion كهدف استراتيجي جديد وبين الأهداف الثلاثة الأخرى المتعارف عليها وهي: الاستقرار المالي Financial Stability، والتزاهة المالية Financial Integrity، والحماية المالية للمستهلك Financial Consumer Protection.⁽³²⁾

(32) راجع: صندوق النقد العربي، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، أبو ظبي، 2015.

جدول 18: أولويات البنوك المركزية لدى استهداف الشمول المالي والمصرفي

| الاستقرار المالي | الشمول المالي |
|---|---|
| <p>الاستقرار يعني ويعزّز ثقة المستهلك في القطاع المالي ككل؛ مما يجعله أكثر إقبالاً على الانضمام إلى القطاع المالي؛</p> <p>يؤثّر الاستقرار بشكل إيجابي في التضخم وأسعار العائد، بما ينعكس إيجابياً على تخفيف أسعار بعض المنتجات والخدمات الرئيسية؛ ومن ثم إتاحة الخدمات المالية للفقراء بأسعار معقولة.</p> | <ul style="list-style-type: none"> تحديد العوائق الرئيسية التي تحول دون وصول العملاء إلى الخدمات المالية؛ مراعاة تحديات الأدلة والبيانات المتاحة لتسهيل اتخاذ القرارات من قبل البنوك المركزية، والتعاون مع الباحثين المحليين والاهتمام بجمع البيانات وخاصة من جانب الطلب (الذي يمثل تحدياً أكثر من جانب العرض). |
| الحياة المالية للمستهلك | النزاهة المالية |
| <p>وضع ضوابط رقابية لحماية المستهلك، وتمكين البنك المركزية من الصالحيات والموارد الازمة لأداء مهامها، كما يتطلب تعاوناً بين البنك المركزية و مختلف الجهات والهيئات الرقابية ذات العلاقة؛</p> <p>تعاون مثلي القطاع العام والقطاع الخاص مع البنك المركزية لتسهيل تنفيذ الضوابط الرقابية، ووضع منظومة متكاملة يتم تطويرها بشكل تدريجي لضمان حماية المستهلك وزيادة وعيه وتثقيفه مالياً.</p> | <ul style="list-style-type: none"> يتبع أن تتضمن استراتيجية الشمول المالي مكافحة غسل الأموال ومحاربة قبولي الإرهاب كأهداف مكملة لها؛ حيث إن استبعاد أصحاب المداخيل المنخفضة من الخدمات المالية الرسمية لا يحقق أهداف سياسة مكافحة الجرائم المالية؛ يمكن التحدي في إمكانية استيعاب الفئات المستعدة بتخفيف قواعد مكافحة غسل الأموال ومحاربة قبولي الإرهاب مع التأكيد من إمكانية مواجهة المخاطر المرتبطة بذلك. |

المصدر: من إعداد الباحث

وأظهر تحليل للبنك الدولي أن 40 بلداً (بما فيها المغرب وفلسطين⁽³³⁾) من أصل 56 بلداً (71%) تتولى فيها البنوك المركزية قيادة استراتيجيات وطنية لتعزيز الخدمات المالية، وبخاصة عندما يكون البنك المركزي جهة الرقابة المتكاملة على القطاع المالي؛ لتحديد الإصلاحات المرتبطة بأهداف السياسات التي تساند الشمول المالي.

(33) راجع: الجواهري، مرجع سابق؛ جهاد خليل الوزير، ورقة حول التجربة الفلسطينية في مجال تطوير البنية التحتية لقطاع المالي والمصرفي، مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، 2013.
كما شرعت البنوك المركزية في الأردن ومصر وغيرها باتخاذ خطوات لصياغة استراتيجيات وطنية للشمول المالي.

جدول 19: مجالات السياسات الشائعة في الاستراتيجيات الوطنية للشمول المالي (56 بلداً)

| السياسة | النسبة |
|---|--------|
| الشقق المالي | %63 |
| تعديل الإطار التنظيمي | %61 |
| جمع وقياس البيانات | %59 |
| حماية المستهلك | %50 |
| الخدمات المصرفية باستخدام الهاتف المحمول / الجوال | %39 |

المصدر: راجع: Cihak, Martin & Parabal Singh, "An Analysis of National Financial Inclusion Strategies", 2013, See Web Site: <http://blogs.worldbank.org/allaboutfinance/analysis-national-financial-inclusion-strategies>; World Bank, "The Financial Inclusion Strategies Database", See Web Site: <http://econ.worldbank.org>

المبحث الرابع: دور البنوك الإسلامية العربية في تعزيز الشمول المالي والمصرفي

وفي مطلبان:

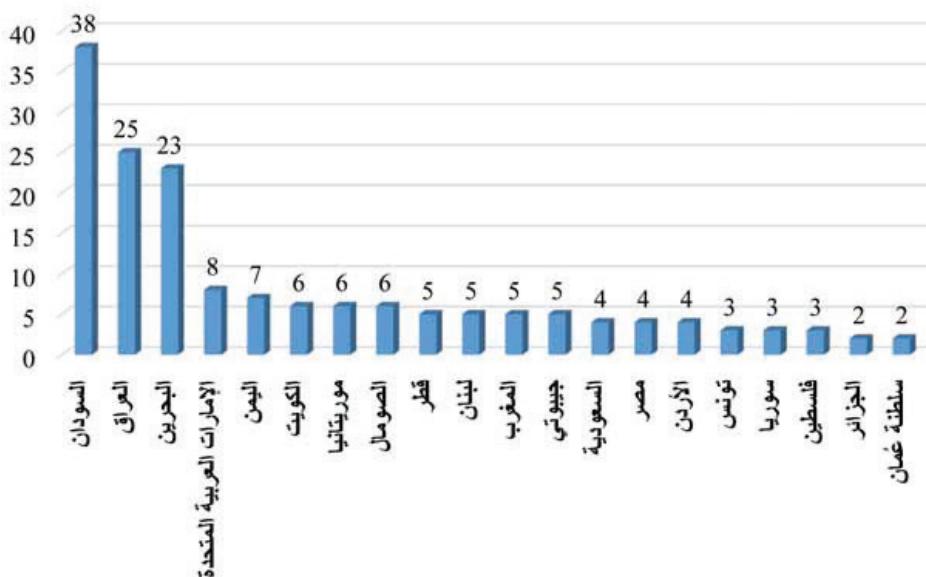
المطلب الأول: الدور الحالي للبنوك الإسلامية العربية

1 - واقع القطاع المصرفي الإسلامي العربي

أحرزت الصيغة الإسلامية العربية تقدماً كبيراً من حيث النمو في عدد البنوك والعملاء والأصول منذ نشأتها في منتصف السبعينيات من القرن العشرين الماضي. وقد بلغ إجمالي موجودات البنوك الإسلامية العاملة في الاقتصادات العربية في نهاية عام 2017 نحو 600 مليار دولار؛ أي ما يُمثل حوالي 18% من إجمالي الأصول المصرفية العربية.

وتشير تطورات القطاع المصرفي العربي⁽³⁴⁾ الذي يضم 650 مصرفاً إلى أن البنوك العربية الإسلامية تستحوذ على حصة المصرفية الإسلامية العالمية سواء من حيث عدد البنوك أو حجمها؛ حيث يوجد حوالي 164 مصرفاً عربياً إسلامياً بالكامل، موزعين على الاقتصادات العربية على النحو التالي:

شكل 5: التوزُّع العددي للبنوك الإسلامية في الاقتصادات العربية (2017)



المصدر: إدارة الدراسات والبحوث في الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية، «اتحاد المصارف الإسلامية تتقدم عالمياً وتسجل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا النسبة الأعلى من حيث ارتفاع الأصول في العام 2017»، مرجع سابق، ص: 12.

كما تستحوذ دول مجلس التعاون الخليجي على حوالي 50% من الأصول المصرفية الإسلامية العالمية، وتشكل الأصول المصرفية الإسلامية ما بين 20% - 25% من إجمالي الأصول المصرفية العربية.

(34) راجع: إدارة الدراسات والبحوث في الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية، اتحاد المصارف الإسلامية تتقدم عالمياً وتسجل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا النسبة الأعلى من حيث ارتفاع الأصول في العام 2017، مجلة اتحاد المصارف العربية، بيروت، أبريل 2018، ص: 14-8.

جدول 20: البيانات المالية المجمعة للقطاع المصرفي الإسلامي العربي (2017)

| البيان | عدد البنوك الإسلامية | الموجودات | أرصدة التوظيفات المالية (التمويل) | أرصدة الأوعية الادخارية (الودائع) | حقوق الملكية | الأرباح |
|--|----------------------|-----------|-----------------------------------|-----------------------------------|--------------|---------|
| القطاع المصرفي الإسلامي العربي (مليار دولار) | 164 بنك | 600 | 381 | 420 | 82 | 9 |
| ٪ من إجمالي القطاع المصرفي العربي | %25 | %18 | %21 | %20 | %22 | غ.م |

المصدر: راجع: إدارة الدراسات والبحوث في الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية، «اتحاد المصارف الإسلامية تتقدم عالمياً وتسجل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا النسبة الأعلى من حيث ارتفاع الأصول في العام 2017»، مرجع سابق، ص: 12.

تعكس الأرقام السابقة إسهامات القطاع المصرفي الإسلامي في تمويل الاقتصادات العربية على الرغم من انخفاض أسعار النفط، واستمرار الأضطرابات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية في عدد من الدول العربية.

على المستوى العالمي؛ يوجد 45 مصرفاً إسلامياً عربياً من بين أكبر 100 مؤسسة مالية إسلامية في العالم من حيث حجم الأصول المتواقة مع الشريعة، من بينها 40 في دول مجلس التعاون الخليجي. بالإضافة إلى ذلك، فمن بين أكبر 20 مصرفاً إسلامياً في العالم؛ فإن 11 منها تتبع لدول الخليج العربي (8 بنوك إسلامية بالكامل و3 بنوك تقليدية تدير نوافذ إسلامية).

وفيها يلي قائمة بالبنوك الإسلامية العاملة في الاقتصادات العربية (من دون أن تشمل البنوك العربية التي تُدير نوافذ إسلامية):

جدول 21: قائمة البنوك الإسلامية في الاقتصادات العربية (2017)

| البنوك الإسلامية العاملة في الاقتصادات العربية | | | | |
|--|---|--|---|--|
| السودان | | | | |
| بنك النيل للتجارة والتنمية | بنك بيبلوس إفريقيا | بنك الجزيزة السوداني الأردني | البنك العقاري التجاري | البنك الأهلي السوداني |
| بنك قطر الوطني الإسلامي -السودان | بنك تنمية الصادرات | بنك الخرطوم | بنك أبو ظبي الوطني | البنك الأهلي المصري (الخرطوم) |
| مصرف أبو ظبي الإسلامي | بنك فيصل الإسلامي السوداني | بنك الرواد للتنمية والاستثمار | بنك أمدرمان الوطني | البنك الإسلامي السوداني |
| مصرف الساحل والصحراء للاستثمار والتجارة | مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية | بنك الشimal الإسلامي | بنك الأسرة | البنك الزراعي السوداني |
| بنك آئغوري | مصرف التنمية الصناعية | بنك العمال الوطني | بنك الاستثمار المالي | البنك السعودي السوداني |
| بنك الإبداع للتمويل الأصغر-السودان* | مصرف السلام | بنك المال المتحد | بنك البركة السوداني | البنك السوداني الفرنسي |
| مصرف قطر الإسلامي | مصرف المزارع التجاري | بنك النيل الأزرق المشرق | بنك التضامن الإسلامي | البنك السوداني المصري |
| | | بنك التيلين | بنك الثروة الحيوانية | البنك العربي لسوداني |
| العراق | | | | |
| مصرف الثقة الدولي الإسلامي | مصرف النهرين الإسلامي | مصرف الرواحل الإسلامي للاستثمار والتمويل | مصرف التعاون الإسلامي للاستثمار | المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية |
| مصرف الراجح الإسلامي للاستثمار والتمويل | مصرف زين العراق الإسلامي للاستثمار والتمويل | مصرف العربية المتحدة الإسلامي للاستثمار والتمويل | المصرف الوطني الإسلامي | مصرف إيلاف الإسلامي |
| مصرف القبطان الإسلامي للاستثمار والتمويل | المصرف الدولي الإسلامي | مصرف نور العراق الإسلامي للاستثمار والتمويل | مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الإسلامي | مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية |
| مصرف آسيا العراق الإسلامي | مصرف القابض الإسلامي للاستثمار والاستثمار | مصرف أبو ظبي الإسلامي | مصرف العالم الإسلامي للاستثمار والتمويل | مصرف البلاد الإسلامي للاستثمار والتمويل |
| بنك آسيا التركي ** | مصرف الأنصاري الإسلامي للاستثمار والتمويل | مصرف البركة التركي التضامني | مصرف الجنوب الإسلامي للاستثمار والتمويل | مصرف دجله والفرات للتنمية والاستثمار |

| البنوك الإسلامية العاملة في الاقتصادات العربية | | | | |
|--|--|-------------------------------|---|--------------------------------------|
| البحرين | | | | |
| بنك الأسرة* | مركز إدارة السيولة المالية | مصرف الطاقة الأول | بنك ABC الإسلامي (مصرف المؤسسة المصرفية العربية الإسلامي) | بنك البركة الإسلامي |
| بيت التمويل الكويتي - البحرين | أر أي بحرين | بيت التمويل الخليجي | مجموعة البركة المصرفية | مصرف السلام - البحرين |
| دار الاستثمار | فينشر كابيتال بنك | المصرف العالمي | البنك الإسلامي العربي | بنك البحرين الإسلامي |
| بنك الاستثمار الدولي | بنك الخرطوم - الدولي | مصرف إيدار | بنك الخير | بنك الاستثمار |
| | | البنك الكويتي التركي للمساهمة | سيتي بنك الإسلامي الاستثماري | المصرف الخليجي التجاري |
| الإمارات العربية المتحدة | | | | |
| نور بنك | مصرف الملال | مصرف الإمارات الإسلامي | مصرف أبو ظبي الإسلامي | بنك دبي الإسلامي |
| | | بنك النيلين | مصرف عجمان | مصرف الشارقة الإسلامي |
| اليمن | | | | |
| كاف الإسلامي | البنك الإسلامي اليمني للتمويل والاستثمار | بنك الأمل للتمويل الأصغر* | بنك سبأ الإسلامي | بنك التضامن الإسلامي الدولي |
| | | | مصرف اليمن البحرين الشامل | مصرف الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي |
| الكويت | | | | |
| بنك وربة | بنك الكويت الدولي | بنك بوبيان | البنك الأهلي المتحد | بيت التمويل الكويتي |
| | | | | شركة الراجحي المصرفية للاستثمار |
| موريطانيا | | | | |
| البنك الإسلامي الموريتاني | بنك التمويلات الإسلامية | بنك موريتانيا الجديد | بنك المعاملات الصحيحة | بنك الوفاء الموريتاني الإسلامي |
| | | | | البنك الشعبي الموريتاني |
| الصومال | | | | |
| ترست أفركان بنك | بنك بريمير | بنك الأمل للتمويل الأصغر | بنك السلام الصومالي | بنك ذهب شيل العالمي |
| | | | | بنك الصومال العالمي |

| البنوك الإسلامية العاملة في الاقتصادات العربية | | | | |
|--|----------------------|--------------------------|------------------------------|---------------------------|
| قطر | | | | |
| بنك قطر الأولى* | بنك بروة | بنك قطر الدولي الإسلامي | بنك الريان | مصرف قطر الإسلامي |
| لبنان | | | | |
| مصرف البلاد الإسلامي للاستشار والتمويل - لبنان | بيت التمويل العربي | البنك الإسلامي اللبناني | بنك البركة لبنان | بنك بلوم للتنمية |
| المغرب | | | | |
| الأخضر بنك | بنك اليسر | بنك التمويل والإنماء | بنك الصفاء | أمنية بنك |
| جيبوتي | | | | |
| بنك ذهب شيل الدولي* | بنك شوري الإسلامي* | بنك سلام الإفريقي | بنك سبا الإسلامي | بنك شرق إفريقيا |
| السعودية | | | | |
| بنك البلاد | بنك الجزيرة | بنك الإنماء | مصرف الراجحي | |
| مصر | | | | |
| بنك ناصر الاجتماعي* | بنك أبو ظبي الإسلامي | بنك البركة مصر | | بنك فيصل الإسلامي المصري |
| الأردن | | | | |
| | مصرف الراجحي | بنك صفوة الإسلامي الدولي | البنك العربي الإسلامي الدولي | البنك الإسلامي الأردني |
| تونس | | | | |
| | بنك الوفاق | بنك الزيتونة | مصرف تونس | بنك البركة تونس |
| سوريا | | | | |
| | بنك الشام | بنك البركة سوريا | | بنك سوريا الدولي الإسلامي |
| فلسطين | | | | |
| | مصرف الصفا الإسلامي | البنك الإسلامي العربي | البنك الإسلامي الفلسطيني | |
| الجزائر | | | | |
| | | مصرف السلام - الجزائر | بنك البركة الجزائري | |
| عمان | | | | |
| | | | بنك العز الإسلامي | بنك نزوى |

المصدر: راجع: الواقع الإلكتروني للبنوك المركزية في الدول العربية؛ إدارة الدراسات والبحوث في الأمانة العامة لاتحاد المصادر العربية، «اتحاد المصادر الإسلامية تتقدم عالمياً وتسجل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا النسبة الأعلى من حيث ارتفاع الأصول في العام 2017»، مرجع سابق، ص: 11-9.

* البنك غير مذكور ضمن قائمة البنك المركزي ** قيد التصفية

2 - فرص وتحديات القطاع المصرفي الإسلامي العربي

البنوك الإسلامية العربية لديها دور جوهري في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإحداث نقلة نوعية في عالم الصّيرفة، وتحفيز الاقتصادات وتنشيطها وفق المتطلبات الشرعية. فمن ميزات البنوك الإسلامية أن علاقتها مع العملاء ليست قائمة على أساس دائن ومدين؛ بل هي علاقة تؤكّد على تقاسم المخاطر والأرباح والخسائر. كما أن البنوك الإسلامية تستهدف تقديم الخدمات المالية لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تجد صعوبة في الحصول على التمويل التقليدي نظراً لعدم امتلاكها الضّيئنات المطلوبة من قبل البنوك والمؤسسات المالية التقليدية⁽³⁵⁾. ومن ثم؛ فإن لزيادة وتوسيع دور التمويل الإسلامي إمكانات هائلة لتعزيز الشمول المالي والمصرفي في الاقتصادات العربية. يُعتبر السودان البلد العربي الوحيد الذي لديه قطاع مصرفي إسلامي بالكامل، بإجمالي موجودات بلغت 25,1 مليار دولار بنهاية 2017. وفي كل من جيبوتي والأردن، تمثّل أصول البنوك الإسلامية نحو 16% من إجمالي الأصول المصرفية، وتشكلّ أصول البنوك الإسلامية الفلسطينية الثلاثة أكثر من 14% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي الفلسطيني.

وتتركّز الصّيرفة الإسلامية العربية في دول مجلس التعاون الخليجي؛ حيث يعمل في الاقتصادات الخليجية 48 مصرفًا إسلاميًّا بالكامل. وبنهاية عام 2017، بلغت نسبة أصول البنوك الإسلامية من إجمالي موجودات القطاع المصرفي في الكويت 45%， وفي كل من السعودية وقطر 26%， وفي الإمارات العربية المتحدة 20%， وفي البحرين 17%， وفي عُمان 4%.

وتطمح البنوك الإسلامية في تونس إلى الاستحواذ على 15% من إجمالي الأصول المصرفية بحلول عام 2022، مقابل 5% عام 2017، ولكن تصطدم هذه الطموحات

⁽³⁵⁾ تشير دراسة نشرها البنك الدولي عام 2014 إلى أنه كلما زادت نسبة البنوك الإسلامية للسكان؛ انخفض عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه عائق في الدخول إلى النظام المالي.

بالعديد من العقبات، أبرزها التشريعات المصرفية غير الموالية. وفي يوليو 2016، صادقت تونس على قانون البنوك والمؤسسات المالية والذي تضمن قوانين متعلقة بالصيغة الإسلامية.

وتشكل موجودات البنوك الإسلامية العراقية نحو 5% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي. وبحسب توقعات الخبراء؛ فإن الصيغة الإسلامية في العراق تتضررها بيئه استثمارية واعدة خلال الأعوام المقبلة؛ من خلال خطط إعادة الإعمار.

أما في لبنان والجزائر، فتبقى الصيغة الإسلامية محدودة؛ حيث تمثل أصول البنوك الإسلامية أقل من 1% من إجمالي الأصول المصرفية في لبنان التي لا تسمح بوجود نوافذ للصيغة الإسلامية في البنوك التقليدية، و 2% في الجزائر. وتبقى العقبة الأولى التي تواجه انتشار الصيغة الإسلامية في الجزائر هي غياب الإطار القانوني المنظم لها، فقانون «النقد والقرض» المنظم لعمل ونشاط البنوك لا يتضمن أيّ مواد متعلقة بالصيغة الإسلامية بشكل مباشر.

وتجدر الإشارة إلى أن عام 2017 شهد انطلاقاً متأخراً للصيغة الإسلامية في المغرب؛ حيث أطلق عليها مسمى «البنوك التشاركيّة». أما ليبيا فأصدرت قانوناً منذ عام 2013، يخول لكل البنك التحول إلى الصيغة الإسلامية، لكن الوضع الذي تمرّ به لم يسمح بتنفيذ هذا القانون، إلا أن ذلك لم يمنع بعض البنوك من التعامل بالمنتجات المالية الإسلامية⁽³⁶⁾.

المطلب الثاني: الدور المستقبلي للبنوك الإسلامية العربية

1 - مؤشر الاستبعاد المالي في الاقتصادات العربية

إن قطاع الصيغة الإسلامية لا يزال ذا سعة كبيرة، يستوعب مزيداً من المعاملين

. (36) المرجع السابق، ص: 12-13

من غير المشمولين بالخدمات المصرفية، وفي الأعوام الأخيرة اعترفت بها الهيئات الدولية مثل: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي كصناعة جوهرية لمواجهة تحدي الاستبعاد المالي والمصرفي.

ومن المتوقع أن تشهد الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية المزيد من التطور لاسيما في ما يتعلق بتحسين نوعية الخدمات وابتكار منتجات جديدة؛ للوصول إلى قاعدة أوسع من العملاء وتعزيز الشمول المالي والمصرفي في الاقتصادات العربية⁽³⁷⁾.

وتشير نتائج البنك الدولي حول أسباب الامتناع عن فتح حسابات مصرية في الاقتصادات العربية أبرزها: بنسبة 12% بسبب عدم الحاجة إلى البنك (الجزائر والمغرب)، وبنسبة 18% لأسباب عقائدية (الأردن)، و 36% لعدم القدرة على توفير المستندات الالازمة (ليبيا)، و 54% بسبب بعد المسافة (تونس)، و 54% بسبب الاعتماد على فرد من العائلة لديه حساب مصرفي (الإمارات)، و 55% بسبب قلة الثقة في البنك (تونس)، و 71% لارتفاع تكلفة الخدمات المالية (تونس)، و 83% بسبب انخفاض الدخل (مصر).

⁽³⁷⁾ تشير دراسة حديثة قامت بها شركة إنست آند يونغ حول «المصرفية في الأسواق الناشئة»، إلى أن المنتجات المتواقة مع الشريعة يمكنها –إن وظفت التقنيات الحديثة– أن تستقطب 150 مليون شخص من غير المشمولين بالخدمات المصرفية؛ خلال السنوات الثلاث القادمة.

جدول 22: أسباب الاستبعاد المالي في الاقتصادات العربية (2017)

| أسباب عدم ملكية حساب مصرفي (%) | | | | | | | | الاقتصاد | م |
|--------------------------------|-------------|------------|-----------|---------------|-----------|---------|---------|-----------|----|
| فرد من العائلة لديه حساب | أسباب دينية | عدم الحاجة | قلة الثقة | نقص المستندات | قلة المال | التكلفة | المسافة | | |
| 28,0 | 17,7 | 3,0 | 16,0 | 14,3 | 75,4 | 35,3 | 5,0 | الأردن | 1 |
| 53,8 | 6,4 | 1,6 | 9,2 | 26,6 | 48,3 | 27,7 | 16,5 | الإمارات | 2 |
| 46,2 | 5,6 | 2,4 | 7,6 | 22,1 | 56,3 | 20,1 | 12,0 | البحرين | 3 |
| 5,5 | 15,3 | 0,0 | 55,2 | 15,1 | 79,8 | 70,9 | 53,5 | تونس | 4 |
| 20,6 | 7,6 | 12,0 | 14,6 | 11,5 | 35,5 | 8,7 | 6,8 | الجزائر | 5 |
| غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | جزر القمر | 6 |
| غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | جيبوتي | 7 |
| 47,1 | 7,1 | 3,4 | 7,9 | 21,6 | 65,8 | 28,1 | 13,5 | السعودية | 8 |
| غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | السودان | 9 |
| غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | سوريا | 10 |
| غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | الصومال | 11 |
| 10,0 | 12,6 | 2,3 | 25,7 | 25,1 | 76,6 | 45,9 | 26,4 | العراق | 12 |
| غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | عمان | 13 |
| 19,7 | 15,5 | 6,1 | 7,3 | 4,9 | 67,1 | 12,9 | 3,2 | فلسطين | 14 |
| غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | قطر | 15 |
| 43,6 | 2,6 | 2,8 | 5,9 | 23,8 | 65,8 | 30,8 | 6,9 | الكويت | 16 |
| 32,6 | 2,9 | 5,2 | 13,2 | 0,4 | 54,0 | 20,3 | 0,8 | لبنان | 17 |
| 44,4 | 15,0 | 2,9 | 33,8 | 35,7 | 60,0 | 40,9 | 16,8 | ليبيا | 18 |
| 9,4 | 4,7 | 3,7 | 5,2 | 12,7 | 83,2 | 17,7 | 7,0 | مصر | 19 |
| 3,8 | 4,1 | 11,5 | 7,3 | 7,6 | 72,3 | 11,2 | 3,5 | المغرب | 20 |
| 13,0 | 6,2 | 2,7 | 9,2 | 19,3 | 51,2 | 24,1 | 15,9 | موريطانيا | 21 |
| غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | اليمن | 22 |

المصدر: World Bank, Global Financial Inclusion, Op. Cit.

2 - مؤشر الاعتبارات الدينية في الاقتصادات العربية

تكشف إحصاءات الانتشار المصرفي والاعتبارات الدينية⁽³⁸⁾ عن تحدي توسيع صناعة التمويل الإسلامي في الاقتصادات العربية التي يعُلّ فيها السكان البالغون أسباباً دينية وراء عدم اشتراكهم في الخدمات المالية؛ حيث يظهر أن ذلك يصادف احتواء تلك الاقتصادات على حجم ضئيل من التمويل الإسلامي أو لا يزال في بداية النمو، نظراً لعدم توافر الخيارات المتواقة مع الشريعة في النظم المصرفية والتمويل الأصغر.

ويُظهر الجدول اللاحق أن الأشخاص البالغين في جيبوتي والأردن وفلسطين وتونس وسوريا وليبيا يعُلّلون بصورة أكبر عدم استخدامهم لخدمات التمويل كنتيجة للمعتقدات الدينية، من تلك الاقتصادات التي بها قواعد راسخة للتمويل الإسلامي. وبالمقارنة في الاقتصادات التي تمتّع بحضور قوي للتمويل الإسلامي، مثل: الكويت والبحرين؛ فإن نسبة لا تتجاوز 6% من السكان الذين شملتهم المسح قد أرجعوا وجود أسباب دينية ك حاجز لفتح حساب مصرفي.

(38) See: Demirguc-Kunt, Asli et al, "Islamic Finance and Financial Inclusion: Measuring Use of and Demand for Formal Financial Services among Muslim Adults", Policy Research Working Paper, WPS6642, World Bank, Washington DC, October 2013; Ben Naceur, Sami et al, "Can Islamic Banking Increase Financial Inclusion?", IMF Working Paper, WP/1531/, International Monetary Fund, February 2015; Ocampos, Lorraine, "Can Islamic Banking Increase Financial Inclusion in the Muslim World?", August 10, 2015, See Web Site: <https://blog-montada.imf.org/>; Mohieldin, Mahmoud et al, "The Role of Islamic Finance in Enhancing Financial Inclusion in Organization of Islamic Cooperation (OIC) Countries." Islamic Economic Studies, Islamic Research and Training Institute, Islamic Development Bank, Jeddah, Vol. 20, No. 2, December 2012; Malaysia International Islamic Financial Centre, "Insights Global Financial Inclusion: Islamic Finance Meets the Challenge", Bank Negara Malaysia, 16 July 2014, p. 4.

جدول 23: انتشار الحساب المصرفي والأسباب الدينية وراء عدم امتلاك حساب

في الاقتصادات العربية (2017)

| الاقتصاد | المؤسسات المالية رسمية (%) | أشخاص بالغون لديهم حساب في أسباب نتيجة لأسباب دينية (%) | أشخاص بالغون ليس لديهم حساب بالغون ليس لديهم | م |
|------------|----------------------------|--|---|----|
| الأردن | 42,5 | 17,7 | 42,5 | 1 |
| الإمارات | 88,2 | 6,4 | 88,2 | 2 |
| البحرين | 82,5 | 5,6 | 82,5 | 3 |
| تونس | 36,9 | 15,3 | 36,9 | 4 |
| الجزائر | 42,8 | 7,6 | 42,8 | 5 |
| جزر القمر* | 21,7 | 5,8 | 21,7 | 6 |
| جيبوتي* | 12,3 | 22,8 | 12,3 | 7 |
| السعودية | 71,7 | 7,1 | 71,7 | 8 |
| السودان | 6,9 | 4,5 | 6,9 | 9 |
| سوريا* | 23,3 | 15,3 | 23,3 | 10 |
| الصومال* | 31,0 | 8,9 | 31,0 | 11 |
| العراق | 22,7 | 12,6 | 22,7 | 12 |
| عُمان* | 73,6 | 14,2 | 73,6 | 13 |
| فلسطين | 25,0 | 15,5 | 25,0 | 14 |
| قطر* | 65,9 | 11,6 | 65,9 | 15 |
| الكويت | 79,8 | 2,6 | 79,8 | 16 |
| لبنان | 44,8 | 2,9 | 44,8 | 17 |
| ليبيا | 65,7 | 15 | 65,7 | 18 |
| مصر | 32,8 | 4,7 | 32,8 | 19 |
| المغرب | 28,6 | 4,1 | 28,6 | 20 |
| موريطانيا | 20,9 | 6,2 | 20,9 | 21 |
| اليمن* | 3,7 | 8,9 | 3,7 | 22 |

المصدر: راجع:

World Bank, Global Financial Development Report: Financial Inclusion, International Bank for Reconstruction and Development, Washington DC, 2014, pp. 174 - 175; World Bank, Global Financial Inclusion, Op. Cit.

*بيانات 2011

الخاتمة

أولاً: نتائج البحث

في ختام دراستنا التحليلية لفجوة الشمول المالي والمصرفي في الاقتصادات العربية؛ تأكّدت لنا نتائج مهمّة نستعرضها فيما يلي:

- تُخفّي مؤشرات الشمول المالي والمصرفي عن الاقتصادات العربية كمجموعة تفاوتاً كبيراً في الشمول المالي والمصرفي بين الدول العربية كُلّ على حِدة؛ حيث تبرز الحاجة إلى تحسين الشمول المالي لدى كل الدول العربية من دون استثناء، وخصوصاً لدى الاقتصادات الأقل دخلاً والأكثر سكّاناً؛

- انخفاض مستويات الشمول المالي والمصرفي في الاقتصادات العربية ناتج عن الطلب غير المستغلّ، في غياب عرض رسمي مناسب لاحتياجات الفئات المستبعدة مالياً، ويتجلّ ذلك بصورة ملحوظة في:

- جانب الطلب على الخدمات المالية والمصرفية: يشير تحليل البيانات المتاحة من المؤشر العالمي للشمول المالي إلى طلب كبير غير ملبي على الخدمات المالية والمصرفية في الاقتصادات العربية سواء من قبل الأفراد أو المشروعات الصغيرة؛

- جانب عرض الخدمات المالية والمصرفية: عادة ما يلجأ الأفراد والمشروعات الصغيرة في الاقتصادات العربية إلى الخدمات المالية غير الرسمية أو غير الخاضعة للرقابة، ومن الواضح أن هذا العرض لا يتلاءم مع الطلب الحالي؛ حيث يبرر ذلك اللجوء الكبير إلى الخدمات المالية غير الرسمية بالنسبة للأدخار أو الاقتراض على حد سواء؛

- وجود فجوة كبيرة بين الوصول للمنتجات المالية واستخدامها: بلغت

نسبة البالغين الذين يملكون حسابات إيداع مصرفيه 30 % و 37 % في عامي 2014 و 2017، بينما بلغت نسبة الذين يمتلكون حسابات تسهيلات مصرفيه 4 % و 3 % خلال الفترة نفسها.

- تفسّر الفجوة الواضحة بين العرض والطلب على المنتجات المالية والمصرفيه في الاقتصادات العربية من خلال مزيج من أوجه القصور وعدم المرونة على مستوى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمؤسسات المالية والمصرفيه الإسلامية والبنوك المركزية؛ تمثّل فيما يلي:

- عدم ملاءمة المنتجات والخدمات المعروضة لاحتياجات المجتمعات العربية؛
 - ارتفاع أسعار المنتجات المالية والمصرفيه؛
 - تدني مستويات الوعي والثقافة المالية والمصرفيه؛
 - غياب أنظمة قانونية تُراعي خصوصية المالية الإسلامية؛ لاسيما في ظل نظام مصرفي مزدوج؛
 - عدم توافق بيئة مناسبة من الشفافية والإفصاح عن شروط المنتجات ومبادئ الحماية حقوق عملاء البنوك والمؤسسات المالية؛
 - ضعف البنية المالية التحتية.
- يمكن أن تقوم البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية بدور غير تقليدي وبارز في قيادة فاعلة وداعمة لبناء استراتيجية وطنية لسد فجوة الشمول المالي والمصرفي تشارك فيها جميع الأطراف المعنية، كما أنه بالإمكان إنشاء هيئة مستقلة أو إشرافاً / توافق هيئتين رقابيتين لتولّي مسؤولية إنشاء استراتيجية وطنية للشمول المالي والمصرفي.

ثانياً: اقتراحات البحث

يمكن اقتراح ثلاث ركائز أساسية لسد الفجوة في مدى تعميم الخدمات والمتطلبات المالية من ناحية دعم جهود الارتفاع بمستويات الشمول المالي والمصرفي في الاقتصادات العربية؛ نبرزها في الجوانب التالية:

- مسوحات سوق الشمول المالي والمصرفي: ضرورة اهتمام الاقتصادات العربية بجمع البيانات والمعلومات التفصيلية والدراسات السوقية الشاملة التي تختص الطلب والسلوكيات المالية والعرض المتوافرة؛ لفهم الفجوات القائمة على المستوى دون الوطني، والاعتماد على تلك الإحصاءات المصنفة في وضع أهداف يمكن قياسها وتحقيقها ضمن إطار زمني محدد؛ وذلك من خلال المحاور التالية:

● إعداد دراسة سوق شاملة عن المشكلات والمعوقات الحقيقة التي تحول دون إتاحة المتطلبات المالية والمصرفية لأكبر عدد من المعاملين من حيث:

- ❖ تقييم حجم ونوع الطلب على الخدمات والمالية والمصرفية؛
- ❖ تقييم حجم ونوع العرض على الخدمات والمالية والمصرفية؛
- ❖ تحديد حجم الفجوة بين جانبي العرض والطلب.

● وضع إجراءات للرقابة والمتابعة من خلال تطبيق آليات لقياس الأداء والانحراف؛

● تحليل النتائج والمقارنات المرجعية والأخذ بالإجراءات التّصحيحية اللازمة.

- تطوير جانب العرض الرسمي: ضرورة وجود عرض رسمي يغطي الاحتياجات الأساسية من ادخار وتمويل وتأمين في الاقتصادات العربية؛ وذلك من خلال المحاور التالية:

- أهمية ابتكار القطاع المالي والمصرفي العربي لخدمات ومنتجات جديدة وتوفيرها مجاناً أو مقابل تسعير منخفض تكون موجّهة بشكل خاص للقطاعات المستهدفة (الطلب المحتمل) التي تحتاج إلى خدمات مالية متخصصة: الأطفال، المراهقون، المتقاعدون، القراء، النساء من دون عمل، اللاجئون والنازحون، غير المتعلمين، ذوي الاحتياجات الخاصة، المشروعات الصغيرة؛ بما يُسهم في دعم فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة؛
- توسيع نطاق الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية لتلبية احتياجات التمويل الإسلامي وطلباته، من خلال تعزيز وصول ونفاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة والأفراد الذين يفضلون المعاملات المصرفية والمالية المتواقة مع الشريعة.
- تحديد الجهة القائدة للشمول المالي والمصرفي: التأكيد على الدور الريادي للبنوك المركزية العربية في قيادة الاستراتيجيات الوطنية لتعزيز الشمول المالي والمصرفي، بالتنسيق مع الأطراف ذات العلاقة وتجنب الأذدواجية في الجهود والموارد المبذولة؛ وذلك من خلال المحاور التالية:
 - تعزيز الاستقرار المالي من خلال الالتزام بمؤشرات السلامة المالية والمصرفية؛
 - توفير البيانات والإحصاءات والمؤشرات المتعلقة باستراتيجية الشمول المالي والمصرفي؛
 - تحسين فرص الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية، من خلال تطوير منظومة الخدمات المالية الرقمية Digital Financial Services والمصرفية الإلكترونية E-Banking؛

- تحسين جودة استخدام الخدمات المالية والمصرفية، من خلال وضع قواعد الحماية المالية لمستهلك؟
- تحسين الرفاهية المالية في الاقتصادات العربية، من خلال نشر الثقافة المالية والمصرفية (محو الأمية المالية والمصرفية)؛
- تطوير البنية التحتية المالية القانونية والتنظيمية والمؤسسية للقطاع المالي والمصرفي، من خلال تعزيز الخدمات والمنتجات المالية وتنمية آلية الحماية المالية التي تستهدف المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- تعزيز فرص تبادل الخبرات والتجارب بين البنوك المركزية العربية من خلال فريق العمل الإقليمي المعنى بالشمول المالي والتّابع لصندوق النقد العربي، وكذلك اتحاد المصارف العربية. والعمل على وضع معيار إحصائي لقياس مستوى الشمول المالي في الاقتصادات العربية، ومتابعة تطور هذا الشمول بشكل دوريّ.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

- إدارة الدراسات والبحوث في الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية، الشمول المالي في المنطقة العربية في أدنى مستوياته عالمياً، مجلة اتحاد المصارف العربية، بيروت، ع 436، مارس 2017.

- إدارة الدراسات والبحوث في الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية، اتحاد المصارف الإسلامية تتقدم عالمياً وتسجل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا النسبة الأعلى من حيث ارتفاع الأصول في العام 2017، مجلة اتحاد المصارف العربية، بيروت، أبريل 2018.

- برنبيه، محمد يسر، توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، 2012.

- بنك الكويت центральный، دليل حماية العملاء، 2015.

- البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي 2015، دائرة الاستقرار المالي، 2016.

- البنك المركزي الأردني، وثيقة الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2018-2020، 2017.

- البنك المركزي العراقي، دليل حماية المستهلك، 2017.

- الجواهري، عبد اللطيف، ورقة حول تجربة بنك المغرب في مجال تعزيز الولوج إلى الخدمات المالية (الشمول المالي)، مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، 2012.

- الحميدي، عبد الرحمن بن عبد الله، واقع وسياسات تعزيز الشمول المالي للمسروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية: دور السلطات الإشرافية، في مؤتمر الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية: دور

- البنوك ومؤسسات الضمان، القاهرة، 11 مايو 2016.
- خليل، أحمد فؤاد، آليات الشمول المالي: نحو الوصول للخدمات المالية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، عمان، مجل 23، ع 3، 2015.
 - زروق، جمال الدين وآخرون، أوضاع القطاع المصرفي في الدول العربية وتحديات الأزمة المالية العالمية، الدائرة الاقتصادية والفنية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، سبتمبر 2009.
 - سلطة النقد الفلسطينية، نشرة المرساة المصرفية، ع 4، ديسمبر 2014.
 - الشاذلي، أحمد شفيق، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد العربي، 2014.
 - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الدائرة الاقتصادية والفنية، أبو ظبي، ع 32، 2012.
 - صندوق النقد العربي، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، أبو ظبي، 2015.
 - صندوق النقد العربي، بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية: الوضع الراهن والتحديات، الدائرة الاقتصادية والفنية، أبو ظبي، 2017.
 - صندوق النقد العربي، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي، أبو ظبي، 2017.
 - الكواز، أحمد، النمو الشامل، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ع 129، سبتمبر 2016.
 - مصطفى، سراج الدين عثمان، دور البنوك المركزية والاتحادات البنكية في تحسين الشمول المالي، في منتدى الشمول المالي: التوجه الإستراتيجي للاستقرار المالي والاجتماعي، الخرطوم، 23-24 فبراير 2015.
 - مؤسسة النقد العربي السعودي، مبادئ حماية عملاء المصارف، إدارة حماية العملاء، 2013.

- الوزير، جهاد خليل، ورقة حول التجربة الفلسطينية في مجال تطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي، مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، 2013.
- الموقع الإلكتروني للبنك المركزي في الأردن: <http://www.cbj.gov.jo>
- الموقع الإلكتروني للبنك المركزي في الإمارات العربية المتحدة: <https://www.centralbank.ae>
- الموقع الإلكتروني للبنك المركزي في البحرين: <http://www.cbb.gov.bh>
- الموقع الإلكتروني للبنك المركزي في الجزائر: <http://www.bank-of-algeria.dz>
- الموقع الإلكتروني للبنك المركزي في السعودية: <http://www.sama.gov.sa>
- الموقع الإلكتروني للبنك المركزي في السودان: <http://www.bankofsudan.org>
- الموقع الإلكتروني للبنك المركزي في الصومال: <http://www.somalbanca.org>
- الموقع الإلكتروني للبنك المركزي في العراق: <http://www.cbi.iq>
- الموقع الإلكتروني للبنك المركزي في الكويت: <http://www.cbk.gov.kw>
- الموقع الإلكتروني للبنك المركزي في المغرب: <http://www.bkam.ma>
- الموقع الإلكتروني للبنك المركزي في اليمن: <http://www.centralbank.gov.ye>
- الموقع الإلكتروني للبنك المركزي في تونس: <https://www.bct.gov.tn>
- الموقع الإلكتروني للبنك المركزي في جزر القمر: <http://www.banque-comores.km>
- الموقع الإلكتروني للبنك المركزي في جيبوتي: <http://www.banque-centrale.dj>
- الموقع الإلكتروني للبنك المركزي في سوريا: <http://www.bcs.gov.sy>
- الموقع الإلكتروني للبنك المركزي في عُمان: <http://www.cbo-oman.org>
- الموقع الإلكتروني للبنك المركزي في فلسطين: <http://www.pma.ps>
- الموقع الإلكتروني للبنك المركزي في قطر: <http://www.qcb.gov.qa>
- الموقع الإلكتروني للبنك المركزي في لبنان: <http://www.bdl.gov.lb>
- الموقع الإلكتروني للبنك المركزي في ليبيا: <http://www.cbe.org.eg>
- الموقع الإلكتروني للبنك المركزي في مصر: <http://www.cbe.org.eg>
- الموقع الإلكتروني للبنك المركزي في موريتانيا: <http://wwwbcm.mr>

ثانيًا: المراجع الأجنبية

- Basel Committee on Banking Supervision, Core Principles for Effective Banking Supervision, Bank for International Settlements (BIS), September 2012.
- Ben Naceur, Sami et al, “Can Islamic Banking Increase Financial Inclusion?”, IMF Working Paper, WP/1531/, International Monetary Fund, February 2015.
- CGAP and AMF, “Financial Inclusion Measurement in the Arab World”, Working Paper, January 2017.
- Cihak, Martin & Parabal Singh, “An Analysis of National Financial Inclusion Strategies”, 2013, See Web Site: <http://blogs.worldbank.org/allaboutfinance/analysis-national-financial-inclusion-strategies>.
- Demirguc-Kunt, Asli et al, “Islamic Finance and Financial Inclusion: Measuring Use of and Demand for Formal Financial Services among Muslim Adults”, Policy Research Working Paper, WPS6642, World Bank, Washington DC, October 2013.
- Demirguc-Kunt, Asli et al, “The Global Findex Database 2014: Measuring Financial Inclusion around the World”, Policy Research Working Paper, WPS7255, World Bank, Washington DC, April 2015.
- Demirguc-Kunt, Asli et al, “The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution”, World Bank, Washington DC, 2018.
- Malaysia International Islamic Financial Centre, “Insights Global Financial Inclusion: Islamic Finance Meets the Challenge”, Bank Negara Malaysia, 16 July 2014.
- Mohieldin, Mahmoud et al, “The Role of Islamic Finance in Enhancing Financial Inclusion in Organization of Islamic Cooperation (OIC) Countries.” Islamic Economic Studies, Islamic Research and Training Institute, Islamic Development Bank, Jeddah, Vol. 20, No. 2, December 2012.
- Ocampos, Lorraine, “Can Islamic Banking Increase Financial Inclusion in the Muslim World?”, August 10, 2015, See Web Site: <https://blog-montada.imf.org>
- Stein, Peer et al, Closing the Credit Gap for Formal and Informal Micro, Small, and Medium Enterprises, International Finance Corporation, Washington DC, 2013.
- World Bank, “The Financial Inclusion Strategies Database”, See Web Site: <http://econ.worldbank.org>
- World Bank, Global Financial Development Report: Financial Inclusion, International Bank for Reconstruction and Development, Washington DC, 2014.

- World Bank, Global Financial Inclusion, Findex Database, See Web Site: <http://www.worldbank.org/globalsindex>.
 - World Bank, World Development Indicators, See Web Site: <http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=2&series=FS.AST.PRVT.GD.ZS&country=#>

Translation of Arabic References

- Al-Humaidi, Abdurrahman ibn Abdullah, “Waqi’ wa Siyasaat Ta’ziz al-Shumul al-Mali li al-Mashru’aat al-Saghirah wa al-Mutawassitah fi al-Duwal al-Arabiyyah: Dawr al-Sultaat al-Ishrafiyah”, fi Mu’tamar al-Shumul al-Mali li al-Mashru’aat al-Saghirah wa al-Mutawassitah fi al-Duwal al-Arabiyyah: Dawr al-Bunuk wa Muassasaat al-Dhaman, Cairo, 11 May 2016.
 - Al-Jawahiri, Abdullatif, “Waraqah Hawla Tajribah Bank al-Maghrib fi Majal Ta’ziz al-Wuluj Ila al- Khadamat al-Maliyah (al-Shumul al-Mali)”, Majlis Muafizee al-Masaref al-Markaziyah wa Muassasaat al-Naqd al-Arabiyyah, Arab Monetary Fund, 2012.
 - Al-Kawaz, Ahmad, “al-Numuw al-Shamil”, Jisr al-Tanmiyah, al-Ma’had al-Arabi li al-Takhtit, al-Kuwait, Issue 129, September 2016.
 - Al-Shathuli, Ahmad Shafiq, “al-Itar al-Aam li al-Istiqrar al-Mali wa Dawr al-Bunuk al-Markaziyah fi Tahqiqih” International Monetary Fund, 2014.
 - Al-Wazir, Jihad Khalil, “Waraqah Hawla al-Tajribah al-Filastiniyyah fi Majal Tatwir al-Binyah al-Tahtiyah li al-Qita’ al-Mali wa al-Masrafi”, Majlis Muafizee al-Masaref al-Markaziyah wa Muassasaat al-Naqd al-Arabiyyah, Arab Monetary Fund, 2013.
 - Arab Monetary Fund, “al-Taqrir al-Iqtisadiy al-Arabi al-Muwahhad”, Economic and Technical Department, Abu Dhabi, Issue 32, 2012.
 - Arab Monetary Fund, “Bi’ah A’maal al-Mashru’aat al-Saghirah wa al-Mutawassitah fi al-Duwal al-Arabiyyah:al-Wadh’ al-Rahin wa al-Tahaddiyyat”, Economic and Technical Department, Abu Dhabi, 2017.
 - Arab Monetary Fund, “Mabade’ Himayah Umala’ al-Masarif”, Department of Customer Protection, 2013.
 - Arab Monetary Fund, al-Alaqah al-Mutadakhilah Bayna al-Istiqrar al-Mali wa

al-Shumul al-Mali, Fariq al-Amal al-Iqlimi li Ta'ziz al-Shumul al-Mali fi al-Duwal al-Arabiyah, Abu Dhabi, 2015.

- Arab Monetary Fund, "Nashrah Ta'rifiyah Hawla Mafahim al-Shumul al-Mali" Fariq al-Amal al-Iqlimi li Ta'ziz al-Shumul al-Mali, Abu Dhabi, 2017.
- Burniyah, Muhammad Yusr, "Tawsi' Furas al-Wusul li al-Tamwil wa al-Khadamat al-Maliyah fi al-Duwal al-Arabiayah wa Dawr al-Masaref al-Markaziyah", Amanah Majlis Muhofizee al-Masaref al-Markaziyah wa Muassasaat al-Naqd al-Arabiyah, Arab Monetary Fund, 2012.
- Idarah al-Dirasat wa al-Buhuth fi Amanh al-Aammah li Ittihad al-Masarif al-Arabiyah, "al-Shumul al-Mali fi al-Mantaqah al-Arabiyah fi Adna Mustawayatihi Aalamiyyan", Majallah Ittihad al-Masarif al-Arabiyah, Beirut, Issue 436, March 2017.
- Idarah al-Dirasat wa al-Buhuth fi Amanh al-Aammah li Ittihad al-Masarif al-Arabiyah, "Ittihad al-Masarif al-Islamiyah Tataqaddamu Aalamiyyan wa Tusajjilu fi al-Sharq al-Awsat wa Shamal Ifriqiya al-Nisbah al-A'la min Haithu Irtifa' al-Usul fi al-Aam 2017", Majallah Ittihad al-Masarif al-Arabiyah, Beirut, April 2018.
- Iraq Central Bank, Consumer Protection Manual, 2017.
- Jordan Central Bank, "Wathiqah al-Istiratijiyyah al-Wataniyah li al-Sumul al-Mali 2018 - 2020", 2017.
- Jordan Central Bank, Financial Stability Report 2015, Financial Stability Department, 2016.
- Khalil, Ahmad Fuad, "Aaliyyat al-Shumul al-Mali: Nahwa al-Wusul li al-Khadamat al-Maliyyah", Majallat al-Dirasat al-Maliyah wa al-Masrafiyah, al-Ma'had al-Arabi li-al-Dirasat al-Maliyah wa al-Masrafiyah, Amman, Vol.23, Issue 3, 2015.
- Kuwait Central Bank, Customer Protection Manual, 2015.
- Mustafa, Sirajuddin Uthman, "Dawr al-Bunuk al-Markaziyyah wa Ittihadat al-Bunuk fi Tahsin al-Shumul al-Mali", fi Muntada al-Shumul al-Mali: al-Tawajjuh al-Istiratijiyy li al-Istiqrar al-Mali wa al-Ijtima'ey, Khartoum, 23 - 24 February 2015.

- Palestinian Monetary Authority, Nashrah al-Marsah al-Masrafiyah, Issue 4, December 2014.
- Zaruq, Jamluddin et al, Awdha' al-Qita' al-Masrafi fi al-Duwal al-Arabiyah wa Tahaddiyat al-Azimah al-Maliyah al-Aalamiyah, Economic and Technical Department, Arabian Monetary Fund, Abu Dhabi, September 2009.
- Website of the Central Bank of Jordan <http://www.cbj.gov.jo>
- Website of the Central Bank of UAE <https://www.centralbank.ae>
- Website of the Central Bank of Bahrain <http://www.cbb.gov.bh>
- Website of the Central Bank of Algeria <http://www.bank-of-algeria.dz>
- Website of the Central Bank of Saudi Arabia <http://www.sama.gov.sa>
- Website of the Central Bank of Sudan <http://www.bankofsudan.org>
- Website of the Central Bank of Somalia <http://www.somalbanca.org>
- Website of the Central Bank of Iraq <http://www.cbi.iq>
- Website of the Central Bank of Kuwait <http://www.cbk.gov.kw>
- Website of the Central Bank of Morocco <http://www.bkam.ma>
- Website of the Central Bank of Yemen <http://www.centralbank.gov.ye>
- Website of the Central Bank of Tunisia <https://www.bct.gov.tn>
- Website of the Central Bank of Comoros <http://www.banque-comores.km>
- Website of the Central Bank of Djibouti <http://www.banque-centrale.dj>
- Website of the Central Bank of Syria <http://www.bcs.gov.sy>
- Website of the Central Bank of Oman <http://www.cbo-oman.org>
- Website of the Central Bank of Palestine <http://www.pma.ps>
- Website of the Central Bank of Qatar <http://www.qcb.gov.qa>
- Website of the Central Bank of Lebanon <http://www.bdl.gov.lb>
- Website of the Central Bank of Libya <http://www.cbe.org.eg>
- Website of the Central Bank of Egypt <http://www.cbe.org.eg>
- Website of the Central Bank of Mauritania <http://www.bcm.mr>



Studies and Research

- c. Ensure that a specific idea is presented in each section to avoid prolonged paragraphs and sub-headings.
 - d. Conclusion should summarize the research and give a comprehensive outlook including the most important (results) and (recommendations).
 - e. List of sources, references and annexes.
7. The researches shall adopt the (MLA) methodology for citing the sources and references as follows:
- a. The sources and references in the footnote for the first time are mentioned as follows: (Author's nickname, first name, source material, place of publication, publisher, edition number, publication date, volume and page)
 - b. The source and reference are mentioned when recurred in the next foot note directly (ibid., volume and page) and when mentioned in another place of the research (the author's nickname, name of the source, the volume and the page).
 - c. If the reference is lacking some data, the abbreviations shall be as follows:
 - i. Without the place of publication: (Untitled Publisher). Without the name of the publisher (Unknown Publisher)
 - ii. Without edition number: (Undated Publication) Without publication date: (Undated Publication)
 - d. Footnotes are placed at the bottom of each page with sequential numbering from the beginning of the research to the end.
 - e. The sources and references of the research shall be indexed at the end of the research.
 - f. Graphics, data, tables, etc., to be placed as follows:
 - i. Graphs and illustrations are included in the text, in black and white colours, numbered sequentially, and their titles and annotations are written at the bottom.
 - ii. The tables are listed in the text, given serial numbers and their titles written on the top while explanatory notes written below the table.
 - g. If the research is accepted for publication, the researcher shall translate the Arabic references cited at the end of the research into Roman Script.

Third: Research Submission Procedures

- Research papers are sent electronically via email to the journal's email address at: info@mashurajournal.com
- The editorial board of the journal shall conduct the initial examination of the research, and then decide whether it is competent for review or rejection.
- The researches and studies submitted for publication in the journal shall be reviewed by at least two reviewers.
- The research shall be returned to the researchers after review for the purpose of amendment, if necessary.
- If the research is accepted for publication, all the copyrights shall be reserved by the journal and may not be published by any means of paper or electronic publishing, except with the written permission by the editor in chief of the journal.
- The accepted papers are published in its sequence on the official website of the journal.
- Once the research is published, the researcher will be provided a free copy of the journal in which the research has been published.

First: General Publishing Conditions

1. The Journal publishes articles related to Islamic economics in both Arabic and English, whether original researches, reports and proceedings of conferences, seminars, workshops or thesis proposals related to the field of specialization.
2. The journal shall publish researches that have never been published before, by any means of publication, not been submitted for publication in another journal. The researcher shall confirm the same with a written undertaking.
3. The researches submitted to the journal are not recalled whether published or not published.
4. The research may not be published elsewhere after it has been approved for publication/published in the journal, except after obtaining written permission from the editor in chief.
5. In the event that the researcher is found to be in breach of the academic integrity, the journal has the right to take the necessary action and notify the same to the co-journals.
6. The journal is not required to detail the reasons in case of the research was not published.

Second: Special Publishing Conditions

1. The researcher should adhere to the objectives and ethical values of scientific researches, including but not limited to:
 - a. The originality and integrity of the research paper, both scientifically and intellectually.
 - b. Refraining from offending individuals and institutions while undertaking scientific criticism in research.
 - c. Addressing contemporary issues and that are in need for human realism in theoretical and applied spectrums.
 - d. Ensuring the adherence to the objectivity without influence of any personal tendencies and trends.
2. The manuscript should meet the following scientific standards for presenting research:
 - a. The linguistic accuracy free from linguistic and grammatical errors.
 - b. Proper application of the punctuation and spelling rules.
 - c. Accuracy in editing and citing the texts and references.
3. The number of pages of the research paper should not exceed (30) pages of normal (A4) size, including the summaries: Arabic and English, as well as the references and annexure.
4. Font size and type:
 - a. Researches submitted in Arabic should be submitted in Traditional Arabic font: size (16), with margin line (12).
 - b. Researches written in English should be submitted in (Times New Roman) font and size of (14), with the margin of (10).
5. The researches should be accompanied by abstracts in both Arabic and English, in no more than 300 words in a clear language. Both abstracts should include: Clarification of the research subject and the new idea presented at the beginning of the abstracts.
6. The research has to be divided and organized according to the requirements of the research method in order to maintain the styles of the researches and reports published in the journal as following:
 - a. The introduction which shall include: the research's subject, significance, problem, limitations, objectives, methodology, literature review (if any), and detailed research structure.
 - b. The research contents should be divided into subtopics systematically and coherently.



Publishing Standards

Editorial Board

Editor in Chief

Dr. Khaled bin Ibrahim Al-Sulaiti

Deputy Editor in Chief

Dr. Osama Qais al-Dereai

Managing Editor

Dr. Fuaad Hameed Al-Dulaimi

Editorial Team

Dr. Ebrahim Hasan Gamal

Dr. Omar Yusuf Ababneh

Mr. Mohammed Muslehuddin Musab

Mr. Mohamed Nafeel Mahboob

Advisory Board

• **Dr. Khalid Bin Ibrahim Al-Sulaiti**

General Manager, Cultural Village
Foundation-Katara (Qatar)

• **Prof. Dr. Aisha Yousef Al-Mannai**

Director, Sheikh Muhammad Bin Hamad
Al-Thani Center for Muslim Contribution to
Civilization, Hamad bin Khalifa University
(Qatar)

• **Dr. Ibrahim Abdullah Al-Ansari**

Dean, College of Shari'ah and Islamic
Studies, Qatar University (Qatar)

• **Prof. Dr. Abdullah Al-Zubair
Abdurrahman**

Chairperson, Higher Authority for
Shari'ah Supervision of Banks & Financial
Institutions, Vice Chairman of Islamic Fiqh
Academy, Sudan (Sudan)

• **Dr. Al-Ayashi Al-Sadiq Faddad**

Senior Researcher, Islamic Research &
Training Institute, Jeddah (Algeria)

• **Prof. Dr. Ali Mohamad Al-Sawa**

Member, Fatwa & Shari'ah Supervisory
Board of Safwa Islamic Bank (Jordan)

• **Dr. Khalid Al-Abdulqader**

Dean, College of Business and Economics,
Qatar University (Qatar)

• **Prof. Dr. Saleh Qadir Karim Al-Zanki**

Head of Islamic Studies, College of Shari'ah
and Islamic Studies, Qatar University (Iraq)

• **Dr. Essam Al-Enizi**

Teaching staff member, College of Shari'ah
and Islamic Studies, Kuwait University
(Kuwait)

• **Prof. Dr. Abdelrahman Yousri Ahmad**

Professor of Economics and Islamic Economics,
faculty of Economics Studies and Political
science, Alexandria University, (Egypt)

• **Dr. Murad Boudaia**

Teaching staff member, College of Shari'ah
and Islamic Studies, Qatar University
(Algeria)

• **Dr. Osama Qais, Al-Dereai**

Managing Director – CEO, Bait Al-Mashura
Finance Consultations (Qatar)

• **Prof. Dr. Mohd. Akram Laldin**

Executive Director, International Shari'ah
Research Academy (ISRA) (Malaysia)

• **Prof. Dr. Abdel Wadoud Al-Seoudi**

Associate Professor of Jurisprudence and its
principles,

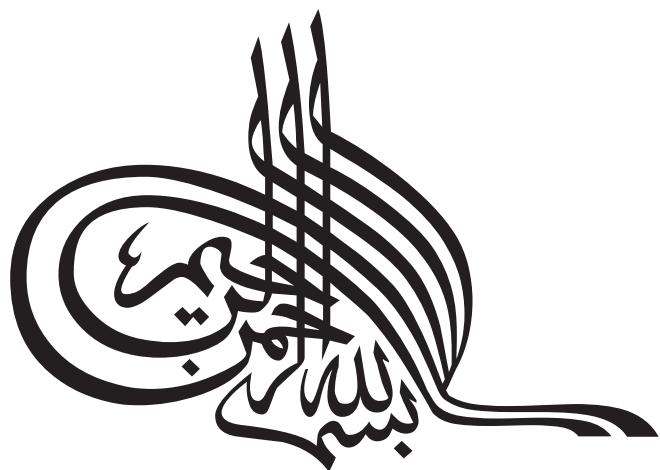
Faculty of Shari'ah and Law, Islamic
University of Sultan Sherrif Ali (Brunei)

• **Dr. Fuaad Hameed Al-Dulaimi**

Head of Shari'ah Audit and Supervision
Group, Bait Al-Mashura
Finance Consultations (Iraq)

• **Dr. Ebrahim Hasan Mohammed Gamal**

Lecturer at National University, Head of
Research & Studies, Bait Al-Mashura Finance
Consultations (Yemen)



In the Name of Allah the Most Gracious the Most Merciful

Bait Al-Mashura Journal

مجلة بيت المشورة

International Academic Refereed Journal On Islamic Economics and Finance

Issue (10) State of Qatar - April 2019



Published by



ISSN : 2409-0867 Online

ISSN : 2410-6836 Print

mashurajournal.com

Bait Al-Mashura Finance Consultaions